"كبلونا وكأنّنا مجرمون خطرون"

الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية للاجئين السودانيين في مصر

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعًا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

صورة الغلاف: مجموعة من النساء والأطفال السودانيين محتجزين في مركز احتجاز مؤقت داخل موقع عسكري في محافظة أسوان في مصر، على الحدود مع السودان، في انتظار إعادتهم القسرية إلى السودان، يناير/كانون الثاني 2024. © خاص

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2024
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2024
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 12/8101/2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص تنفيذي **4**

2. المنهجية **7**

3. خلفية **9**

3.1 الجالية السودانية في مصر قبل اندلاع الصراع المسلح في السودان عام 2023 9

3.2 وصول السودانيين الفارين من الصراع المسلح 10

3.3 تصاعد خطاب الكراهية للأجانب والخطاب العنصري 11

3.4 الشراكة المصرية الأوروبية 12

4. الإطار التشريعي **14**

5. عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية **16**

5.1 في القاهرة والجيزة 17

5.2 في محافظة أسوان 18

5.2.1 عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية على يد الشرطة 18

5.2.2 عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية على أيدي قوات حرس الحدود 21

6. ظروف الاحتجاز القاسية واللاإنسانية **22**

6.1 مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة قوات حرس الحدود 22

6.2 مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الشرطة 25

7. الإبعاد الجماعي وغيره من أشكال الترحيل غير المشروعة **29**

8. الخاتمة والتوصيات **33**

1. ملخص تنفيذي

منذ اندلاع الصراع المسلح في السودان في أبريل/نيسان 2023، فرّ الملايين من الأشخاص من البلاد، ومن بينهم 500,000 لجأوا إلى مصر المجاورة. وبدلًا من تيسير عبورهم إلى مصر على نحو يصون سلامتهم وكرامتهم، كما يقتضي القانون الدولي للاجئين، فقد عمدت السلطات المصرية إلى فرض قيود صارمة على دخول اللاجئين السودانيين، وقامت باعتقالهم تعسفيًا، وترحيلهم على نحو غير مشروع بسبب دخولهم مصر بصورة غير نظامية.

وعلى مدى عدة عقود، ظلت مصر موطنًا للملايين من السودانيين الذين يدرسون أو يعملون أو يستثمرون أو يتلقون الرعاية الصحية فيها، حيث كان يُعفى من شروط الدخول النساء والفتيات السودانيات، والفتيان السودانيون دون 16 عامًا والرجال فوق سن الـ 49. في أواخر مايو/أيار 2023، استحدثت الحكومة المصرية قواعد جديدة تلزم جميع المواطنين السودانيين بالحصول على تأشيرات للدخول، مما اضطر الفارين من ويلات الصراع إلى عبور الحدود بصورة غير نظامية. وفي الشهور التالية، وخصوصًا منذ سبتمبر/أيلول 2023، بدأت السلطات المصرية حملة قمعية على اللاجئين السودانيين لمجرد دخولهم البلاد من المعابر الحدودية غير النظامية، أو لعدم حيازتهم لتصاريح سارية للإقامة.

وتظهر الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية كيف قامت قوات حرس الحدود المصرية التابعة لوزارة الدفاع، وقوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، باعتقالات جماعية تعسفية، واحتجزت النساء والرجال والأطفال السودانيين في ظروف قاسية وغير إنسانية، ريثما يتم ترحيلهم قسرًا. وفي 12 واقعة وثقتها منظمة العفو الدولية خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2024، أعادت السلطات المصرية ما يُقدَّر بنحو 800 شخص إلى السودان قسرًا، بدون إجراء تقييمات فردية لحالاتهم، أو إتاحة الفرصة أمامهم لطلب اللجوء أو الطعن في قرارات الترحيل.

وجاءت حملة الاعتقال والطرد الجماعي في أعقاب صدور قرار لرئيس الوزراء في 29 أغسطس/آب 2023، يلزم جميع الأجانب المقيمين في مصر بتوفيق أوضاعهم وتقنين إقامتهم من خلال مستضيف مصري الجنسية، وسداد غرامات. كما جاءت هذه الحملة بعد تصريحات لبعض كبار المسؤولين تسلط الضوء على "العبء" الاقتصادي الناجم عن استضافة الملايين من اللاجئين، وتصاعد وتيرة خطاب الكراهية للأجانب والخطاب العنصري ضد اللاجئين والمهاجرين من جانب مذيعين تلفزيونيين موالين للحكومة.

وبهدف توثيق اعتقالات اللاجئين السودانيين في مصر، وإعادتهم قسرًا إلى السودان، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 19 من المتضررين، من بينهم أفراد أو أقارب أفراد ممن أعيدوا قسرًا من مصر إلى السودان، وبعض القيادات المجتمعية بالجالية السودانية، والمحامين، والمهنيين الطبيين؛ واطلعت على تصريحات ووثائق رسمية. وعكف مختبر الأدلة التابع لمنظمة العفو الدولية على فحص صور فوتوغرافية وتسجيلات مصورة التقطها محتجزون سابقون لمرافق الاحتجاز المؤقتة في محافظة أسوان، وتحقق من التفاصيل الخاصة بهذه المرافق من خلال تحليل صور الأقمار الاصطناعية. كما أرسلت المنظمة نتائجها وتوصياتها إلى وزارتي الدفاع والداخلية، وكذلك المجلس القومي لحقوق الإنسان في 12 أبريل/نيسان 2024، وتلقت ردًا من هذا الأخير في 16 أبريل/نيسان 2024.

ولا يُعرف على وجه الدقة عدد المواطنين السودانيين الذين اعتُقلوا ورُحِّلوا منذ اندلاع الصراع في السودان، إذ إن السلطات المصرية لم تقدم أي إحصائيات، ولم تقر علنًا بانتهاج سياسة الترحيل. وردًا على منظمة العفو الدولية، نفى المجلس القومي لحقوق الإنسان النتائج التي خلصت إليها المنظمة بشأن تصاعد عدد من يتم اعتقالهم وترحيلهم من السودانيين منذ سبتمبر/أيلول 2023، زاعمًا أن السلطات تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ووفقًا لبيانات المفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة، التي تتولى تسجيل طالبي اللجوء والبت في منح صفة اللاجئ في مصر، فإن 3,000 شخص قد تم ترحيلهم من مصر إلى السودان في شهر سبتمبر/أيلول 2023 وحده. ومن أجل إعداد هذا التقرير،

وثقت منظمة العفو الدولية بالتفصيل محن 27 لاجئًا سودانيًا اعتُقلوا مع نحو 260 آخرين خلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومارس/آذار 2024. وفي وقت لاحق، طُرد 26 من هؤلاء بصورة جماعية إلى جانب ما يُقدَّر بنحو 800 لاجئ سوداني آخرين خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2024.

ومما يسهل وقوع الانتهاكات ضد اللاجئين السودانيين التشريعات المصرية المعيبة التي تحكم الهجرة، والتي تمنح وزارة الداخلية سلطات واسعة لإيداع الأجانب رهن الاعتقال الإداري لأجل غير مسمى ريثما يتم ترحيلهم من الأراضي المصرية، وتفتقر إلى الضمانات الواقية من الإعادة القسرية (إعادة أي شخص إلى مكان قد يواجه فيه خطرًا حقيقيًا من الاضطهاد أو انتهاكات حقوق الإنسان). وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على عدم جواز استخدام الاحتجاز المتعلق بالهجرة إلا في الظروف الاستثنائية إلى أقصى الحدود، وبشرط ألا يكون هذا التدبير سوى الملاذ الأخير، وأن يكون قرار الترحيل خاضعًا للضمانات الإجرائية بما فيها قدرة كل فرد على الطعن في قرار ترحيله، وتيسر سبل الاستعانة بمحامين.

وأشد ما يكون اللاجئون السودانيون عرضة للاعتقال في المناطق الحضرية، مثل أحياء القاهرة والجيزة المعهود عنها استضافة تجمعات سكانية كبيرة من السودانيين، فضلًا عن محافظة أسوان في صعيد مصر على الحدود مع السودان. ومنذ سبتمبر/أيلول 2023، قام أفراد الشرطة، الذين يرتدون ملابس مدنية في الأغلب الأعم، بعمليات توقيف جماعية لفحص وثائق الهوية تستهدف السود في الشوارع ونقاط التفتيش ووسائل النقل، مما أثار حالة من الفزع في أوساط اللاجئين بالقاهرة والجيزة، واضطر الكثيرون منهم للتقليل من تنقلاتهم. وألقت الشرطة القبض بصورة تعسفية على اللاجئين السودانيين الذين لا يحملون وثائق هوية أو تصاريح إقامة سارية المفعول على الفور، ثم احتجزتهم احتجازًا تعسفيًا فيما بعد في مراكز الشرطة لفترات تتراوح بين ثلاثة أيام و45 يومًا؛ أما غير القادرين على تقديم وثائق صالحة، بما في ذلك بطاقات التسجيل الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد تم نقلهم إلى أقسام شرطة في جنوب البلاد، ثم ترحيلهم.

كما قامت قوات الشرطة وقوات حرس الحدود المصرية باعتقالات جماعية للاجئين السودانيين في مختلف أنحاء محافظة أسوان؛ وأشد ما يكون اللاجئون السودانيون عرضة لمثل هذه الاعتقالات أثناء سفرهم على متن الحافلات، وفي شوارع مدينة أسوان، وضواحيها، والمناطق النائية على الحدود مع السودان. كما وثقت منظمة العفو الدولية اعتقال الشرطة لأربعة عشر من اللاجئين السودانيين من مستشفيات حكومية في أسوان، حيث كانوا يتلقون العلاج لإصابات تكبدوها أثناء حوادث سير خلال رحلاتهم من السودان إلى مصر.

وبعد أن اعتقلت الشرطة اللاجئين السودانيين، نقلتهم إلى مراكز الشرطة أو أحد المعسكرات التابعة للأمن المركزي في منطقة الشلال؛ أما من ألقت قوات حرس الحدود القبض عليهم فقد احتُجزوا في مرافق احتجاز مؤقتة، من بينها مخازن في أبو سمبل وإسطبل للخيول بالقرب من قرية نجع الكرور، وكلها في محافظة أسوان. وكانت الظروف السائدة في جميع مرافق الاحتجاز تلك قاسية ولاإنسانية، حيث يعاني المحتجزون من الاكتظاظ، وعدم تيسر المراحيض ومرافق الصرف الصحي، وقلة الطعام ورداءته، والحرمان من الرعاية الصحية الكفاية. وفي حالتَيْن على الأقل من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، نُقل لاجئان يتلقان العلاج الطبي في المستشفيات إلى مرافق الاحتجاز قبل تعافيهما الكامل من المرض، ورغم نصائح الأطباء بضرورة بقائهما في المستشفى؛ وأجبرا على النوم على الأرض بعد العمليات الجراحية التي أجريت لهما.

ومثُل اللاجئون الذين اعتقلتهم الشرطة في القاهرة والجيزة وأسوان أمام وكلاء النيابة، حيث أخضعوا للتحقيق بشأن تهم الضلوع في التهريب أو دخول مصر أو الإقامة فيها بصورة غير نظامية، في غياب محاميهم عادةً؛ غير أن هذه التحقيقات لم تسفر حتى الآن عن صدور أي لوائح اتهام رسمية ضد أي منهم. وفي أعقاب التحقيقات معهم، أعيد اللاجئون إلى المعتقلات في كثير من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، حتى في الحالات التي أمرت فيها النيابة بالإفراج عنهم. أما اللاجئون الذين اعتقلتهم قوات حرس الحدود في أسوان فلم يتم في الغالب إحضارهم للمثول أمام أي سلطات قضائية. وفي إحدى الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، أحضرت قوات الأمن مجموعة تتألف من 46 لاجئًا ممن اعتقلتهم قوات حرس الحدود إلى النيابة العسكرية حيث لم يتم استجوابهم، وإنما أجبروا على التوقيع على الوثائق ببصماتهم دون السماح لهم بقراءتها.

وينص القانون الدولي على حق كل فرد، بغض النظر عن وضعه من حيث الهجرة، في ألا يتعرض للاحتجاز التعسفي أو الاحتجاز دونما سبب سوى أمور تتعلق بالهجرة دون أن تتاح له الفرصة للطعن في قانونية احتجازه.
وبعد أن لبث اللاجئون السودانيون فترات بلغ أقصاها ستة أسابيع رهن الاحتجاز، أجبرتهم قوات الشرطة أو حرس الحدود على ركوب حافلات أو شاحنات، أقلتهم إلى معبر قسطل-أشكيت الحدودي حيث قاموا بتسليمهم إلى السلطات السودانية. ولم تُتح الفرصة لأي من المرحَّلين لطلب اللجوء حتى في حالات اللاجئين الذين كانت لديهم مواعيد للتسجيل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو

عندما طلبوا صراحةً التحدث إلى المفوضية، أو عندما التمسوا عدم إعادتهم. وتشكل عمليات الإعادة القسرية تلك انتهاكًا للالتزامات الدولية الواقعة على عاتق مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين، بما في ذلك انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

ومع استمرار الصراع في السودان، إن عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين غير الحاملين للوثائق اللازمة – بما فيهم أولئك الذين ينتظرون مواعيد تسجيلهم لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين – لا يزالون عرضة للاعتقال التعسفي والاحتجاز في ظروف قاسية، والإعادة القسرية إلى السودان. ولكن بالرغم من هذا كله، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن شراكة إستراتيجية مع مصر تشتمل على حزمة من المعونات والاستثمارات تبلغ قيمتها 7.4 مليار يورو، وتهدف إلى عدة غايات من بينها تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الهجرة ومراقبة الحدود، ضاربة عرض الحائط بمواعث القلق بشأن سجل مصر المزري في مجال حقوق الإنسان. وكانت اتفاقات التعاون السابقة مع مصر بشأن الهجرة قد شابها غياب الشفافية، بما في ذلك الشفافية فيما يتعلق بوجود أي إجراءات أو أصول واجبة الاتباع، وآليات الرصد والمساءلة. وبموجب اتفاقية أبرمت في 2022، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز مهارات وقدرات قوات حرس الحدود المصرية، المتورطة في انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان ضد اللاجئين السودانيين، مع الهدف المعلن المتمثل في "إدارة إنسانية للحدود... بنهج قائم على حقوق الإنسان".

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية، فإنها تدعو السلطات المصرية إلى:

- الكف فورًا عن الاعتقالات التعسفية الجماعية للاجئين السودانيين لأسباب تتعلق بالهجرة فقط، أو بسبب دخولهم البلاد بصورة غير نظامية؛
- والسماح لجميع النازحين الفارين من الصراع في السودان بدخول الأراضي المصرية على وجه السرعة، وبصورة آمنة تحفظ كرامتهم، وتيسير اتباع إجراءات عادلة وفعالة لهم لطلب اللجوء بدون أي قيود؛
- والإفراج فورًا عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفيًا في مراكز الشرطة، ومعسكرات قوات الأمن المركزي، ومراكز الاحتجاز المؤقتة الخاضعة لسيطرة قوات حرس الحدود؛
- ووقف جميع عمليات ترحيل المواطنين السودانيين إلى السودان المحفوفة بمخاطر تجعلها بمثابة انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية؛
- والامتناع عن إعادة أي شخص قسرًا من دون إجراء تقييم فردي لاحتياجاته من الحماية، وما عساه أن يواجهه لدى عودته من مخاطر حقوق الإنسان.

كما تدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي إلى عدم التواطؤ في الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون في مصر، وإلى:

- التحقق من أن جميع اتفاقات التعاون المبرمة مع مصر في مجال مراقبة الحدود والهجرة تشمل تقييمات مسبقة للمخاطر فيما يتعلق بآثار مثل هذه الاتفاقات على حقوق الإنسان، فضلًا عن إدراج آليات فعالة للرصد والمساءلة؛
- وممارسة الضغوط على السلطات المصرية لحملها على اعتماد تدابير ملموسة يمكن التحقق منها لحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.

2. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى أبحاث قامت بها منظمة العفو الدولية خلال الفترة بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان 2024، شملت مقابلات مع 19 من الأفراد المتضررين؛ ومن بين هؤلاء ثمانية لاجئين سودانيين[1] اعتقلوا واحتُجزوا تعسفيًا في مصر خلال الفترة بين سبتمبر/أيلول 2023 ومارس/آذار 2024؛ وتم ترحيل سبعة إلى السودان في وقت لاحق. وإلى جانب ذلك، أجرى باحثو المنظمة مقابلات مع خمسة من أقارب أو أصدقاء اللاجئين السودانيين الذين اعتقلوا بصورة تعسفية في مصر أو رحلوا منها خلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومارس/آذار 2024؛ ومع أربعة من القيادات المجتمعية بالجالية السودانية المقيمين في القاهرة والجيزة؛ وأحد المحامين في المفوضية المصرية للحقوق والحريات - وهي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان - كان موكلًا بالدفاع عن العشرات من اللاجئين المحتجزين؛ وأحد العاملين في قطاع الصحة شهد المعاملة التي لقيها لاجئون سودانيون في أحد المستشفيات الحكومية. وأجريت المقابلات عبر الهاتف أو من خلال تطبيقات المراسلة المؤمَّنة مع أفراد يعيشون في كندا ومصر وفرنسا والسودان. وفيما عدا مقابلة واحدة أجريت باللغة الإنجليزية، أجريت جميع المقابلات باللغة العربية دون الاستعانة بمترجمين شفويين. وقد طلب جميع الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات من أجل إعداد هذا التقرير عدم الكشف عن هوياتهم خوفًا على سلامتهم و/أو خصوصيتهم، ومن ثم تم إبدالها بأسماء مستعارة في جميع الحالات الواردة في هذا التقرير، وحذفت أي تفاصيل من شأنها أن تكشف عن هوياتهم.

وبناءً على شهادات هؤلاء الأفراد، تمكنت المنظمة من توثيق الاحتجاز التعسفي لـ 27 مواطنًا سودانيًا بالتفصيل، من بينهم تسع نساء وثلاثة أطفال، احتجزوا مع 260 مواطنًا سودانيًا آخر بين سبتمبر/أيلول 2023 ومارس/آذار 2024. وتم ترحيل 26 من بين هؤلاء إلى السودان بصورة غير قانونية، بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2024، إلى جانب ما يقدر بنحو 800 مواطن سوداني آخر، من بينهم العشرات من النساء والأطفال.

كما اطّلعت منظمة العفو الدولية على ملفين قضائيين رسميين لـ 23 مواطنًا سودانيًا قامت النيابة العامة المصرية بالتحقيق معهم بشأن دخولهم مصر بصورة غير نظامية بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2024؛ ووثيقة سفر أصدرتها القنصلية السودانية للاجئ سوداني قبل ترحيله. كما اطّلعت المنظمة على تقارير الشرطة، الصادرة يومي 29 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و21 فبراير/شباط 2024، بشأن حادثي سير تعرض لهما 22 لاجئًا سودانيًا كانوا في طريقهم لمدينة أسوان جنوب مصر، على بعد بضعة كيلومترات من الحدود؛ واعتُقلوا لاحقًا بسبب دخولهم مصر بصورة غير نظامية عبر معابر حدودية غير رسمية.

كما عكف مختبر الأدلة التابع لمنظمة العفو الدولية على تحليل صور فوتوغرافية وتسجيلات فيديو التقطها محتجزون سابقون في يناير/كانون الثاني أو فبراير/شباط 2024، وأرسلوها لمنظمة العفو الدولية. وتظهر هذه الصور موقعَيْن استخدمتهما قوات حرس الحدود التابعة لوزارة الدفاع كمركزي احتجاز مؤقتيْن للاجئين السودانيين؛ أحدهما في أبو سمبل والآخر بالقرب من قرية وادي الكرور، وكلاهما في محافظة أسوان. وتظهر هذه الصور بعض السمات الرئيسية للمبنيين، مثل المداخل والأسطح، التي استخدمت في تحديد الموقعيْن الجغرافييْن لمركزيْ الاحتجاز في صور الأقمار الاصطناعية. واستعرضت منظمة العفو الدولية أيضًا القوانين والقرارات الوطنية ذات الصلة، والبيانات الرسمية، إلى جانب تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام.

[1] تُعرّف اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين (اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين) اللاجئ على أنه كل شخص "يوجد، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد". وتوسع اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، تعريف "اللاجئين" لتشمل الأشخاص الذين فروا من حالات مثل العنف العام أو الصراعات الداخلية أو الأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير. وفي هذا التقرير، يستخدم مصطلح "لاجئ" للإشارة إلى أي مواطن سوداني فر من النزاع المسلح في السودان الذي اندلع في أبريل/نيسان 2023، بغض النظر عما إذا كان قد تم الاعتراف به رسميًا كـ "لاجئ".

وفي 12 أبريل/نيسان 2024، أرسلت منظمة العفو الدولية نتائجها وتوصياتها إلى وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، ملتمسة منها تعليقات وتوضيحات. ولم تتلقَّ المنظمة أي رد من الوزارتين المذكورتين قبل نشر هذا التقرير؛ في حين أرسل المجلس القومي لحقوق الإنسان ردًا مقتضبًا في 16 أبريل/نيسان 2024، نافيًا فيه نتائج منظمة العفو الدولية، ونعرضه في ثنايا هذا التقرير. وفي 17 مايو/أيار، أرسلت منظمة العفو الدولية أيضًا خطابًا يتضمن نتائجها وتوصياتها إلى صك الجوار والتنمية والتعاون الدولي وإلى دائرة العمل الخارجي الأوروبي ملتمسة معلومات حول ضمانات حقوق الإنسان المنصوص عليها في سياق تعاون الاتحاد الأوروبي مع مصر. تمت مناقشة المخاوف التي تضمنها الخطاب مع ممثلين من المفوضية الأوروبية ودائرة العمل الخارجي الأوروبي في 27 مايو/أيار 2024 و11 يونيو/حزيران 2024، ولم تتلقَّ المنظمة ردًّا مكتوبًا قبل نشر هذا التقرير.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير من طالبي لجوء ومهاجرين ولاجئين آخرين من السود، من بينهم مواطنون إريتريون، ممن أخضعوا للاحتجاز التعسفي في مصر منذ سبتمبر/أيلول 2023، منهم من احتُجزوا في أعقاب إيقاف الشرطة لهم والتحقق من وثائق هويتهم في مراكز حضرية. ويركز التقرير على استهداف المواطنين السودانيين نظرًا للنطاق الهائل لعمليات الترحيل إلى السودان، في خضم الصراع المسلح المستمر في البلاد، ومخاطر الاعتقال التعسفي الذي تقتصر أسبابه على الهجرة والإعادة القسرية لعشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين الآخرين غير الحاملين للوثائق في مصر الذين ينتظرون مواعيد تسجيلهم لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين.[2]

[2] انظر القسم 3.2 "وصول السودانيين الفارين من الصراع المسلح"

3. خلفية

3.1 الجالية السودانية في مصر قبل اندلاع الصراع المسلح في السودان عام 2023

تقيم جالية سودانية كبيرة في مصر منذ عقود طويلة نظرًا للأواصر الجغرافية والتاريخية واللغوية التي تربط بين البلدين، وكان عدد المواطنين السودانيين الوافدين إلى مصر يبلغ ذروته خلال فترات الصراع الداخلي المسلح في السودان، بما فيها ما شهدته البلاد من صراعات بين عامي 1955 و1972، وبين عامي 1983 و2003.[3] وبين عامي 1976 و1995، أعفي المواطنون السودانيون من شرط الحصول على تأشيرة دخول إلى مصر بموجب اتفاقية وادي النيل الثنائية بين البلدين. ثم ألغت السلطات المصرية الاتفاقية في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في عاصمة إثيوبيا أديس أبابا عام 1995.[4]

ومنذ ذلك الحين، بات لزامًا على المواطنين السودانيين الحصول على تأشيرات لدخول مصر. وفي عام 2004، وقعت مصر والسودان اتفاقًا يسمى اتفاق الحريات الأربع، وهو اتفاق يكفل لمواطني البلدين حرية التنقل والإقامة بدون اشتراط الحصول على تصريح والحق في العمل والتملك في كلا البلدين؛[5] غير أن الحكومة المصرية تقاعست عن تنفيذ الاتفاق.[6] وخلال الفترة من مايو/أيار 2017 إلى مايو/أيار 2023، خففت مصر بالفعل من متطلبات دخول البلاد بالنسبة للمواطنين السودانيين، فأعفت من تأشيرة الدخول النساء والفتيات السودانيات، والفتيان السودانيين دون 16 عامًا والرجال فوق سن الـ 49، وألغت رسوم التأشيرة بالنسبة للرجال.[7]

وقبل اندلاع الصراع العسكري الراهن في السودان، كانت مصر تستضيف عددًا غير معروف من المواطنين السودانيين يقدر بما يتراوح بين مليونين وخمسة ملايين، من بينهم 59,896 من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين حتى مارس/آذار 2023.[8] ويقيم المواطنون السودانيون في مصر لأغراض التعليم، والعمل، بما في ذلك العمل في القطاع غير الرسمي، والعلاج الطبي، والاستثمار.[9]

وعلى مدى العقدين المنصرمين، وثقت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان استهداف المواطنين السودانيين في مصر من حين لآخر، بما في ذلك المداهمات ذات الدوافع العنصرية التي وقعت في أحياء من المعروف أن الأفارقة من دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية يتركزون فيها، واعتراض المواطنين السودانيين أثناء محاولتهم عبور الحدود المصرية مع إسرائيل، والاعتقالات التي

---

[3] Refugees International, ''Sudan in Crisis: Improving the Response for Sudanese Refugees in Egypt'', 24 July 2023, https://www.refugeesinternational.org/reports-briefs/sudan-in-crisis-improving-the-response-for-sudanese-refugees-in-egypt/

[4] International Organization for Migration (IOM), *Triangulation of Migrants Stock in Egypt*, July 2022, https://egypt.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1021/files/documents/migration-stock-in-egypt-june-2022_v4_eng.pdf

[5] مصر، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 144 لسنة 2004 بشأن الموافقة على اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، 2004، https://manshurat.org/NODE/38306

[6] منظمة العمل الدولية، مراجعة السياسات الوطنية والأطر التشريعية والتنظيمية والممارسات في مصر – دراسة خط أساس حول وصول اللاجئين وطالبي اللجوء إلى سوق العمل، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، https://shorturl.at/Cab4B.

International Labor Organization (ILO), Review of national policy, legislative and regulatory frameworks and practice in Egypt - A baseline study on the access of refugees and asylum seekers to the labour market, 17 November 2022, https://documents.aucegypt.edu/Docs/GAPP/Review%20of%20National%20Policy%20legislative%20and%20regulatory%20frameworks-baseline%20study.pdf

[7] CNBC عربية، " السودان ومصر يفتحان صفحة جديدة لمشكلة التأشيرة بينهما"، 2 سبتمبر/أيلول 2022، https://shorturl.at/p12Yu.

[8] The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), “Egypt Fact Sheet”, March 2023, https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2023/03/Egypt-Factsheet_March-2023.pdf

[9] Refugees International, “Sudan in Crisis: Improving the Response for Sudanese Refugees in Egypt” (سبقت الإشارة إليه).

قامت بها قوات الأمن أثناء وعقب تفريقها بأساليب مميتة لمظاهرات قام بها الآلاف من المواطنين السودانيين أمام مقر مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بالقاهرة في أكتوبر/تشرين الأول 2005.[10]

3.2 وصول السودانيين الفارين من الصراع المسلح

منذ اندلاع الصراع المسلح الذي لا تزال رحاه دائرة في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023، اضطر أكثر من 8.7 مليون شخص للفرار من ديارهم، وفر زهاء 1.8 مليون منهم إلى البلدان المجاورة، وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.[11] ووفقًا للأرقام التي تلقتها مفوضية شؤون اللاجئين من الحكومة المصرية، فحتى أبريل/نيسان 2024، قام نحو 500,000 سوداني، فضلًا عن 6,000 شخص من جنسيات أخرى، بعبور الحدود إلى مصر منذ بداية الصراع.[12]

وفي يناير/كانون الثاني 2024، أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – التي تتولى تسجيل طالبي اللجوء والبت في منحهم وضع اللاجئ في مصر، بناء على مذكرة تفاهم مع السلطات المصرية منذ عام 1954[13] – بأن عدد المواطنين السودانيين المسجلين بصفتهم لاجئين وطالبي لجوء قد تزايد بنسبة 242% منذ بداية الصراع. وقالت المفوضية إنها حددت مواعيد سابقة للتسجيل لـ 507,701 شخص ممن فروا من السودان حتى أبريل/نيسان 2024،[14] ولم يُسجَّل لدى المفوضية سوى أقل من نصفهم.

وفي مايو/أيار، حثت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين جميع البلدان على السماح للمدنيين الفارين من السودان بدخول أراضيها بدون تمييز، بمن فيهم غير الحاملين لجوازات سفر أو غيرها من وثائق إثبات الهوية. ولكن في الشهر نفسه، بدأت السلطات المصرية في فرض قيود إضافية على دخول المواطنين السودانيين الفارين من الصراع، بما في ذلك إلزام جميع هؤلاء الفارين بالحصول على تأشيرة دخول، بعد أن كانت السلطات تعفي منها الفتيات والنساء والفتيان دون 16 عامًا والرجال فوق سن الـ 49. وفي مايو/أيار 2023، تراجعت السلطات أيضًا عما درجت عليه في الماضي من السماح بدخول المواطنين السودانيين الذين يحملون جوازات سفر منتهية الصلاحية أو وثائق سفر مؤقتة، واستحدثت شرطًا إضافيًا يتمثل في ضرورة استصدار تصريح أمني للفتيان والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و50 عامًا ممن يدخلون مصر عبر مطار القاهرة الدولي.[15]

وفي يوليو/تموز 2023، حثت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول المجاورة للسودان مجددًا على تخفيف الشروط والمتطلبات البيروقراطية لدخول أراضيها التي تحول بين الأشخاص الذين يحتاجون للحماية الدولية وبين طلب اللجوء.[16] وتجاهلت السلطات المصرية هذه الدعوات، وظلت تفرض قيودًا على دخول الفارين من الصراع في السودان، ومن ثم أصبح الأشخاص الساعون للفرار من ويلات الصراع المستمر في السودان لا يجدون مناصًا من عبور الحدود بين مصر والسودان بصورة غير نظامية، وفقًا لما جاء في الروايات التي جمعتها منظمة العفو الدولية من القيادات المجتمعية بالجالية السودانية واللاجئين السودانيين.

---

[10] منظمة العفو الدولية: مصر: احتجاجات المهاجرين واللاجئين السودانيين على القتل الوحشي لطفل ووجهت بالعنف وعمليات الاعتقال، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2020/11/egypt-protests-by-sudanese-migrants-and-refugees-over-brutal-killing-of-a-child-met-with-violence-and-arrests/؛ منظمة العفو الدولية؛ مقتل مهاجر بالرصاص أثناء محاولته عبور الحدود المصرية- الإسرائيلية 21 فبراير/شباط 2008، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2008/02/migrant-shot-dead-trying-cross-egyptisrael-border-20080221/ ، منظمة العفو الدولية: مصر: منظمة العفو الدولية تدعو إلى إجراء تحقيق في أعمال القتل، وتعارض التهديدات بالطرد الجماعي للمحتجين السودانيين" (رقم الوثيقة: MDE 12/02/200)، 5 يناير/كانون الثاني 2006، Human Rights Watch (HRW), “Egypt: Mass Arrests of Foreigners - https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE12/002/2006/ar، African Refugees Targeted in Cairo”, 10 February 2002, https://www.hrw.org/legacy/press/2003/02/egypt0206.htm, هيومن رايتس ووتش؛ مصر: الشرطة تستهدف ناشطين لاجئين سودانيين، اعتقال تعسفي وضرب، وسخرة، 27 مارس/آذار 2022، https://www.hrw.org/ar/news/2022/03/27/egypt-police-target-sudanese-refugee-activists

[11] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "السودان – تقرير عن الوضع"، 16 مايو/أيار 2024، https://reports.unocha.org/ar/country/sudan/

[12] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "السودان – تقرير عن الوضع – تحديث خارجي رقم 60"، 8 مايو/أيار 2024، https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-situation-unhcr-external-update-60-8-may-2024

[13] انظر الفصل الرابع "الإطار التشريعي".

[14] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "السودان – تحديث خارجي 60" (سبقت الإشارة إليه)

[15] منظمة العفو الدولية، "السودان: يجب على الدول المجاورة توفير ممرات آمنة للفارين من النزاع"، 6 يوليو/تموز 2023، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/07/sudans-neighbours-must-allow-safe-passage-to-those-fleeing-the-conflict/

[16] The UNHCR Operational Data Portal, *UNHCR Protection Brief – Sudan – July 2023*, 16 July 2023, https://data.unhcr.org/en/documents/details/101967

3.3 تصاعد خطاب الكراهية للأجانب والخطاب العنصري

لقد ظلت وسائل الإعلام الرئيسية والثقافة الشعبية في مصر منذ أمد طويل تبث أوصافًا عنصرية للوافدين من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، والأشخاص ذوي البشرة السوداء.[17] ويتعرض المواطنون السودانيون، شأنهم شأن سائر الأفارقة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى، للعنصرية وكراهية الأجانب في حياتهم اليومية في مصر، وللاعتداءات العنيفة على أيدي جهات غير حكومية، في ظل تقاعس السلطات المصرية عن حمايتهم وإنصافهم وتعويضهم.[18] ووفقًا لدراسة قامت بها الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 2012، وشملت 565 مواطنًا سودانيًا، فقد ذكر ما يزيد على 82.5% منهم أنهم تعرضوا للإساءات من المجتمع المحلي، بما في ذلك السباب والإهانة اللفظية ورشق نوافذ بيوتهم بالحجارة، ورش الماء على ملابسهم المغسولة المنشورة.[19] وقد أظهرت الأبحاث التي قامت بها منظمة هيومن رايتس ووتش عام 2022 أن النساء السوداوات، بما فيهن السودانيات،[20] يواجهن العنف الجنسي المتفشي الذي تكمن وراءه أحيانًا دوافع عرقية.[21]

ومنذ مايو/أيار 2023، شهدت مصر تصاعدًا في الخطاب العنصري وخطاب كراهية الأجانب ضد اللاجئين السودانيين على الإنترنت؛ ووفقًا لتحليل قامت به منصة درج، وهي منصة إعلامية رقمية مستقلة، في مايو/أيار 2023، فإن عدة مجموعات على الإنترنت أطلقت ما وصفته درج بحملة منسقة على وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف اللاجئين السودانيين الذين فروا إلى مصر منذ بدء الصراع المسلح في السودان في أبريل/نيسان 2023. [22] ونقلت بعض المنشورات عن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قوله، أثناء لقاء صحفي أجرته معه صحيفة أساهي شينبون[23] اليابانية في مايو/أيار 2023 "إذا قبلنا المزيد من السودانيين، فمن المؤكد أن مصر سوف تشعر بتداعيات ذلك". وقد دأبت بعض هذه المجموعات على الترويج لمواقف داعمة لسياسات الحكومة على الإنترنت، والانخراط في هجمات ضد منتقديها وحملات لتشويه سمعتهم. واستخدمت الحملة أوسام تدعو إلى طرد المواطنين السودانيين، وإغلاق مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك إغلاق الحدود مع السودان.

وأنحى كبار المسؤولين في الحكومة باللائمة علنًا على اللاجئين والمهاجرين لأنهم خلقوا "أعباءً" على مصر؛ ففي يناير/كانون الثاني 2024، على سبيل المثال، قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، أثناء اجتماع مع المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية والهجرة، إنه ينبغي على أوروبا زيادة دعمها لمصر في مجال الهجرة لتمكينها من التصدي لـ "التحديات والأعباء" التي تتحملها مصر نظرًا لاستضافتها لتسعة مليون لاجئ ومهاجر "يتلقون الخدمات الأساسية أسوة بالمواطنين المصريين".[24] كما أكد الوزير المصري على أهمية زيادة الدعم الأوروبي المقدم لمصر "بما يتناسب مع الأعباء التي تتحملها مصر، ويعكس النجاح الذي حققه النموذج المصري" في مكافحة الهجرة غير الشرعية في القوارب المتجهة من السواحل المصرية إلى أوروبا منذ عام 2016.

وفي أغسطس/آب 2023، زعم اللواء خيرت بركات، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أن أعداد اللاجئين في مصر يعادل تعداد ثلاث أو أربع دول أوروبية مجتمعة، وهو الأمر الذي يشكل – على حد قوله – ضغطًا على الاقتصاد المصري فيما يتعلق بحجم الطلب على السلع والخدمات، فضلًا عن تأثيراته على سوق العمل المصري. [25] وعادةً ما يخلط المسؤولون الحكوميون بين أعداد اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين في مصر. ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد الأجانب في مصر تسعة ملايين في أغسطس/آب 2022، من بينهم 575 ألفًا مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[26]

وتكرر الخطاب نفسه على لسان المذيعين التليفزيون الموالين للحكومة؛ ففي 8 يناير/كانون الثاني 2024، قال المذيع التليفزيوني البارز أحمد موسى، في ثنايا برنامجه الحواري على قناة صدى البلد، إن اللاجئين والمهاجرين يكلفون مصر عشرات المليارات من الجنيهات، ويستهلكون موارد الماء الشحيحة

---

[17] Associated Press (AP), “Fleeing war, poverty, African migrants face racism in Egypt”, 2 January 2020, https://apnews.com/article/ap-top-news-international-news-poverty-sudan-immigration-50f901e74759384266bf6a189805c8f2

[18] منظمة العفو الدولية، "مصر: احتجاجات المهاجرين واللاجئين السودانيين على القتل الوحشي لطفل ووجهت بالعنف وعمليات الاعتقال"، (سبقت الإشارة إليه).

[19] The American University in Cairo (AUC), *Remittances to transit countries: The impact on Sudanese refugee livelihoods in Cairo*, September 2012, https://documents.aucegypt.edu/Docs/GAPP/Issue%20no.3.pdf

[20] UNHCR, Frozen words: memory and sexual violence amongst Sudanese refugee women in Cairo. Ginger A. Johnson , June 2012, https://www.unhcr.org/uk/media/frozen-words-memory-and-sexual-violence-amongst-sudanese-refugee-women-cairo-ginger-johnson

[21] هيومن رايتس ووتش، " مصر: لاجئات تعرضن للاعتداء الجنسي محرومات من العدالة، لا تحقيقات أو متابعة من قبل الشرطة"، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، https://www.hrw.org/ar/news/2022/11/24/egypt-sexually-abused-refugees-find-no-justice

[22] درج، ""كفاية لاجئين"... حملات مصرية منسقة لرفض دخول السودانيين الفارين من الحرب"، 14 مايو/أيار 2023، https://daraj.media/108182/

[23] The Asahi Shimbun, “Interview: Egypt president willing to work with Japan for Sudan cease-fire”, 2 May 2023, https://www.asahi.com/ajw/articles/14898341

[24] الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية، بيان منشور على الفيسبوك، "خلال زيارته الحالية إلى بروكسل، وزير الخارجية يلتقي بالمفوضة الأوروبية للشئون الداخلية والهجرة ويؤكد على ثوابت الموقف المصري اتصالا بموضوعات الهجرة واللاجئين، https://rb.gy/s5xjz8

[25] اليوم السابع، "الإحصاء: عدد اللاجئين في مصر يسجل 9 ملايين لاجئ يوازي تعداد عدة دول أوروبية"، 28 أغسطس/آب 2023، https://www.youm7.com/6286738

[26] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "صحيفة الوقائع – مصر"، أبريل/نيسان 2024، https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2024/04/UNHCR-Egypt-Factsheet_APR-2024.pdf

في مصر. [27] كما صدرت تعليقات مماثلة من مذيعين آخرين موالين للحكومة مثل نشأت الديهي[28] وقصواء الخلالي[29]، تشير إلى أن اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين يشكلون ضغوطًا على السلع والخدمات.

وخلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2024، تزايد انتشار الخطاب العنصري وخطاب كراهية الأجانب على الإنترنت ضد اللاجئين والمهاجرين في مصر، حيث شارك أكثر من 45,000 حساب إلكتروني في حملة تمييزية على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، بما فيها فيسبوك وإكس (تويتر سابقًا)، وفقًا لما ذكرته منصة التحقق الإلكترونية المصرية متصدقش[30] ومجتمع التحقق العربي[31]، وهو منظمة بحثية غير ربحية. وسعت الحملة للترويج لاتهامات لا أساس لها ضد المطاعم السورية، بدعوى أنها تمارس نشاطها التجاري بصورة غير قانونية، وتعد بمثابة واجهات لتهريب المخدرات.

وفي خضم هذه الحملة، أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، أثناء اجتماع لمجلس الوزراء في 8 يناير/كانون الثاني 2024، عن الجهود التي تبذلها الحكومة لتدقيق أعداد الأجانب في البلاد، وتقييم التكلفة التي تتحملها الدولة مقابل ما تقدمه لهم من خدمات. [32]

وفي فبراير/شباط 2024، دقت منصة اللاجئين في مصر، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، هي الأخرى ناقوس الخطر بشأن تصاعد حوادث "التنمر والعنصرية" التي أبلغ عنها مواطنون سودانيون؛ ودعت المنظمة النيابة العامة المصرية إلى التحقيق فيما تردد من ادعاءات مفادها أن أفرادًا من قوات الأمن استخدموا أساليب العنف مع اللاجئين المحتشدين أمام مبنى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مدينة السادس من أكتوبر، بمحافظة الجيزة، وعرّضوهم للعنف ووجهوا إليهم إهانات لفظية عنصرية. [33] وقالت المنظمة إنها حصلت على تسجيل مصور يُسمع فيه أحد عناصر الأمن وهو يوجه عبارات عنصرية ومهينة للاجئين ويخاطبهم بقوله "يلا يا عبد، يلا يا وسخ"؛ ولم تعلن السلطات المصرية عن أي تحقيقات أجريت بشأن هذه الواقعة المبلغ عنها.

3.4 الشراكة المصرية الأوروبية

في 17 مارس/آذار 2024، وافق الاتحاد الأوروبي ومصر على شراكة إستراتيجية وشاملة جديدة بين الاتحاد الأوروبي ومصر. [34] وفي إطار هذه الشراكة، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سوف يقدم حزمة دعم مالي واستثماري لمصر تبلغ قيمتها 7.4 مليارات يورو خلال الفترة 2024-2027، وتشمل 5 مليارات يورو على هيئة قروض كمساعدة مالية للاقتصاد الكلي، و1.8 مليار يورو لدعم الاستثمارات الخاصة، و600 مليون يورو على هيئة منح، شاملة 200 مليون يورو لإدارة الهجرة. ووفقًا لما جاء في الإعلان المشترك، فمن المزمع أن يقدم الاتحاد الأوروبي دعمًا ماليًا "للبرامج المتعلقة بالهجرة"، بما في ذلك "مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وتعزيز إدارة الحدود، وضمان العودة وإعادة الإدماج بصورة كريمة ومستدامة"، فضلًا عن الاستمرار في دعم جهود مصر لاستضافة اللاجئين. [35] وأكد الإعلان على "التزام كلا الطرفين بحماية حقوق المهاجرين واللاجئين" بدون الإفصاح عن مزيد من التفاصيل بشأن أي ضمانات لحماية حقوق الإنسان أو معايير ملموسة.

وتقول المادة 25 من قرار مجلس أوروبا بشأن تقديم مساعدة مالية قصيرة الأمد لدعم الاقتصاد الكلي إلى مصر: "ينبغي أن يكون من الشروط المسبقة لمنح مساعدة مالية للاقتصاد الكلي أن تواصل مصر اتخاذ خطوات ملموسة وجديرة بالتصديق نحو احترام الآليات الديمقراطية الفعالة، بما في ذلك نظام برلماني قائم على التعددية الحزبية، وسيادة القانون، وضمان احترام حقوق الإنسان".[36]

---

[27] قناة صدى البلد، مقطع فيديو على يوتيوب، مصر تفتح ملف اللاجئين بتدقيق الأعداد.. وتعليق قوي من أحمد موسى على الهواء، https://www.youtube.com/watch?v=JAKescOZT4I

[28] الوطن، "نشأت الديهي: 10ملايين مهاجر يعيشون في مصر"، 29 مايو/أيار 2023، https://www.elwatannews.com/news/details/6601244#goog_rewarded

[29] الوطن، "قصواء الخلالي: مصر تفتح أبوابها للجميع وتعاني من الهجرة غير الشرعية"، 18 فبراير/شباط 2024، https://www.elwatannews.com/news/details/7154641#goog_rewarded

[30] متصدقش، "خلال الأسابيع الماضية، تنشط حملات إلكترونية تدعو إلى ترحيل وطرد اللاجئين من مصر..."، 10 يناير/كانون الثاني 2024، https://rb.gy/p07n2f

[31] انظر مجتمع التحقق العربي، https://arabifactshub.com/ar

[32] جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، "الحكومة تبدأ تدقيق أعداد اللاجئين.. وتكلفة ما تتحمله الدولة من خدمات لرعايتهم"، 8 يناير/كانون الثاني 2024، https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/74779

[33] منصة اللاجئين في مصر، "على النيابة العامة المصرية التحقيق في جريمة عنصرية من أفراد شرطة تجاه لاجئات وأطفال أمام مكتب المفوضية السامية، وعلى المفوضية اتخاذ تدابير وقائية وتوفير الحماية"، 29 فبراير/شباط 2024، https://rpegy.org/editions/973/

[34] European Parliament, "EU-Egypt Strategic and Comprehensive Partnership", April 2024, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2024/760406/EPRS_ATA(2024)760406_EN.pdf

[35] European Commission, "Joint Declaration on the Strategic and Comprehensive Partnership between The Arab Republic of Egypt and the European Union", 17 March 2024, https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/joint-declaration-strategic-and-comprehensive-partnership-between-arab-republic-egypt-and-european-2024-03-17_en

[36] Council of the European Union, Council Decision 2024/1144, 12 April 2024, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:L_202401144

وفي 19 مارس/آذار 2024، أدلت أمينة المظالم الأوروبية بتصريح أعربت فيه عن قلقها بشأن غياب ضمانات حماية حقوق الإنسان والتدابير المتعلقة بسبل الانتصاف في حالات الانتهاكات، وهو أحد أوجه القصور المتكررة في شراكات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة، مثل تلك المبرمة مع ليبيا أو تونس.[37] ففي حالة ليبيا، وجدت بعثة أممية لتقصي الحقائق في مارس/آذار 2023 "أسبابًا معقولة للاعتقاد" بأن ما تعرض له المهاجرون واللاجئون من انتهاكات ارتكبتها كيانات ليبية تلقت "دعمًا تقنيًا ولوجستيًا ونقديًا من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أجل اعتراض المهاجرين وإعادتهم" إلى ليبيا، ضمن أمور أخرى، تُعدُّ بمثابة جرائم ضد الإنسانية.[38]

وعارض بضعة من أعضاء البرلمان الأوروبي حزمة المعونات لمصر، معربين عن بواعث قلقهم بشأن حالة حقوق الإنسان في البلاد، وبشأن التزام اتفاقية المعونات مع معاهدات الاتحاد الأوروبي. فقد حذر أحد أعضاء البرلمان، مثلًا، من أن الشراكة الجديدة مع مصر يمكن أن تفضي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وتخفق في وضع حد للهجرة غير النظامية.[39]

وخلال السنوات الأخيرة، كان التعاون الأوروبي المصري في مجال الهجرة مشوبًا بغياب الشفافية، والتقاعس عن التشاور الجدي مع منظمات المجتمع المدني المستقلة. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2022، مثلًا، وقّع الاتحاد الأوروبي ومصر على اتفاق بشأن المرحلة الأولى من برنامج لإدارة الحدود تبلغ قيمته 80 مليون يورو، ويشمل، فيما يشمله، تعزيز القدرات العملياتية لقوات حرس السواحل وحرس الحدود المصرية للقيام بعمليات المراقبة الحدودية والاعتراض والبحث والإنقاذ في البر والبحر بصورة فعالة، بغية منع رحلات الهجرة غير النظامية من البحر المتوسط.[40]

وردًا على استفسارات طرحها اثنان من أعضاء البرلمان الأوروبي، في 5 يوليو/تموز 2022، بشأن إدماج ضمانات حماية حقوق الإنسان للتحقق من أن المساعدة المقدمة لمصر في مجال الهجرة لا تؤدي إلى تسهيل انتهاكات حقوق الإنسان، أكدت المفوضية الأوروبية أنه من المزمع إجراء تقييم مسبق للمخاطر، لكن هذا التقييم لم يتم نشره بعد.[41] ولم يُعلن قط عن آلية لرصد حقوق الإنسان، رغم أن هذا كان أمرًا متوقعًا، في وثيقة العمل المشار إليها آنفًا، في إطار تنفيذ الاتفاقية. تدرج وثيقة العمل المنشورة في أكتوبر 2022 من بين أهدافها "تعزيز المعرفة والمهارات لقوات خفر السواحل وقوات حرس الحدود المصرية في مجال الإدارة الإنسانية للحدود والبحث عن وإنقاذ المهاجرين فيما يتعلق بالالتزامات الوطنية والدولية وباتباع نهج قائم على حقوق الإنسان".[42] وفي هذا التقرير، توثق منظمة العفو الدولية تورط قوات حرس الحدود المصرية في انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين السودانيين منذ اندلاع النزاع المسلح في السودان في أبريل/نيسان 2023.[43]

وبالرغم من سجل مصر الإشكالي في مجال حقوق الإنسان بوجه عام، وانتهاكاتها الموثقة توثيقًا جيدًا ضد المهاجرين واللاجئين بوجه خاص،[44] فلا يزال الاتحاد الأوروبي يتعاون مع مصر في مجال الهجرة وإدارة الحدود، بغية منع رحلات الهجرة إلى أوروبا، بما في ذلك الرحلات عن طريق ليبيا. وفي غياب تقييمات صارمة لحقوق الإنسان، وبدون إرساء آلية مستقلة لرصدها، فإن مثل هذه الاتفاقيات تنطوي على خطر تسهيل وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات المصرية ضد الكثير من اللاجئين والمهاجرين.

---

[37] Reuters, “Ombudsman raises concern over EU migration deal with Egypt”, 19 March 2024, https://www.reuters.com/world/ombudsman-raises-concern-over-eu-migration-deal-with-egypt-2024-03-19/

[38] بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، تقرير، أغسطس/آب 2022، 27 يونيو/حزيران 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/50/6

[39] Eurobserver, “MEPs to sue Commission over 'blank cheque' to Egyptian dictator Sisi”, 23 May 2024, https://euobserver.com/Migration/arf0cf2a87

[40] Reuters, “EU funds border control deal in Egypt with migration via Libya on rise”, 31 October 2022, https://www.reuters.com/world/eu-funds-border-control-deal-egypt-with-migration-via-libya-rise-2022-10-30/

[41] European Parliament, “Answer given by Mr Várhelyi on behalf of the European Commission”, 24 August 2022, https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2022-002428-ASW_EN.html

[42] European Commission, “Action Document for strengthening the operational capacity of the Egyptian Coast Guard and Egyptian Border Guards to manage migration flows through effective border surveillance and search and rescue at land and sea”, October 2022, https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2022-10/C_2022_6933_F1_ANNEX_EN_V1_P1_2132169.PDF

[43] انظر القسم 5.2.2، "عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية من قبل قوات حرس الحدود"؛ انظر الفصل 6.1، "منشآت الاحتجاز التي تسيطر عليها قوات حرس الحدود"؛ انظر الفصل 7، " الإبعاد الجماعي وغيره من أشكال الترحيل غير المشروعة".

[44] منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان أبريل/نيسان 2024 (رقم الوثيقة: POL 10/7200/2024 :)، 23 أبريل/نيسان 2024، https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/7200/2024/ar/

Amnesty International, “France: Attack on journalist attempt to cover up ‘pattern of complicity in serious human rights abuses”, 20 September 2023, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/09/france-attack-on-journalist-attempt-to-cover-up-pattern-of-complicity-in-serious-human-rights-abuses/

4. الإطار التشريعي

إن مصر دولة طرف في اتفاقية اللاجئين لسنة 1951، والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967، وفي اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لسنة 1969. والدستور المصري يقر بحق "اللجوء السياسي" للمواطنين الأجانب الذين يتعرضون للاضطهاد بسبب الدفاع عن حقوق الإنسان والسلام والعدل، ويحظر تسليم "اللاجئين السياسيين". غير أن مصر تفتقر لأي تشريع ينظم لجوء الأجانب؛ وفي 7 يونيو/حزيران 2023، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون ينظم اللجوء، وسط تقارير إعلامية تفيد أن الحكومة تسعى للتعجيل بتمرير القانون. ولم يتم الإعلان عن مشروع القانون في الوقت الذي أعربت فيه المنظمات غير الحكومية المصرية عن بواعث قلقها بشأن غياب الشفافية، وعدم التشاور بالقدر الكافي مع المجتمعات المستهدفة، وغيرها من الجهات المعنية.[45]

وينظم دخول وإقامة الأجانب في مصر والخروج منها القانون رقم 89 لسنة 1960،[46] المعدل بالقانون رقم 100 لسنة 1983،[47] والقانون رقم 88 لسنة 2005،[48] والقانون رقم 77 لسنة 2016.[49] ويجرّم القانون دخول البلاد أو الخروج منها بصورة غير نظامية عبر معابر حدودية غير رسمية أو بدون جواز سفر ساري المفعول أو بوثيقة سفر تقوم مقام الجواز أو غيرها من وثائق السفر. ومثل هذه الأفعال يُعاقب مرتكبها بالحبس ستة أشهر و/أو بغرامة. وبموجب هذا القانون، يعاقب أيضًا بالغرامة الأجنبي المقيم في البلاد بدون ترخيص.

ويمنح القانون سلطات واسعة لوزير الداخلية ومدير عام الإدارة العامة للجوزات والهجرة والجنسية، التابعة لوزارة الداخلية، لإبعاد الأجانب من مصر، بما في ذلك الحالات التي يدخل فيها الأجانب أراضي البلاد بصورة غير نظامية، أو إن لم يكن لديهم تصاريح إقامة.

ووفقًا للقرار رقم 180 لسنة 1964،[50] الصادر عن وزير الداخلية فيما يتعلق بتنفيذ القانون رقم 89 لسنة 1960، فإن الإدارة العامة للجوزات والهجرة والجنسية هي المسؤولة عن الإجراءات الخاصة بإبعاد الأجانب، بما في ذلك إبلاغهم بقرار الإبعاد "بالطرق الإدارية"، دون تحديد طبيعة تلك "الطرق الإدارية".

ولا يرسي القانون ولا القرار أي ضمانات إجرائية، بما في ذلك قدرة الأجنبي على الطعن في قرار إبعاده بصفة فردية، وإمكانية الاستعانة بمحامٍ، وإعادة النظر في القرارات السلبية.

ويشتمل الدستور المصري وقانون الإجراءات الجنائية المصري على بعض الضمانات الواقية من الاعتقال والاحتجاز التعسفيَّيْن، وينصان على ضرورة قيام الشرطة بإحالة المشتبه فيهم إلى النيابة في غضون 24 ساعة من اعتقالهم، وضرورة حضور المحامين الموكلين عن المعتقَل أثناء تحقيق النيابة معه.[51] ولأعضاء النيابة العامة سلطة الأمر بحبس المتهم احتياطيًا على ذمة التحقيق لمدة أقصاها أربعة أيام.[52] وأي تمديد للحبس الاحتياطي يجب أن يكون بأمر من القاضي، ولا يجوز أن يتجاوز الحد القانوني المسموح به، وهو سنتان. وبالرغم من هذه الضمانات، فإن التشريع المصري يسمح باحتجاز الأشخاص

---

[45] منصة اللاجئين في مصر، "(عشرة أشهر من التجهيل والتجاهل) – ورقة موقف عن قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٢٣"، 8 أبريل/نيسان 2024، https://rpegy.org/editions/1603/

[46] الجمهورية العربية المتحدة، قانون دخول وإقامة الأجانب رقم 89 لسنة 1960، 24 مارس/آذار 1960، https://manshurat.org/node/7355. الجمهورية العربية المتحدة هي اسم الوحدة السياسية القصيرة الأمد بين مصر وسوريا، التي أنشئت عام 1958. وبينما انسحبت سوريا من هذه الوحدة عام 1961، احتفظت مصر بالاسم الرسمي حتى عام 1971.

[47] مصر، تعديل الفقرة الثانية من المادة 41 من قانون دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها، 5 أغسطس/آب 1983، , https://manshurat.org/node/35270

[48] مصر، تعديل بعض أحكام قانون دخول وإقامة الأجانب بالقانون 88 لسنة 2005، 8 مايو/أيار 2005، https://manshurat.org/node/7356

[49] مصر، تعديل بعض أحكام قانون دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها سنة 2016، 27 سبتمبر/أيلول 2016، https://manshurat.org/node/47

[50] وزارة الداخلية، قرار رقم 180 لسنة 1964 في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1964، https://rb.gy/wyrq7x

[51] يقوض قانون مكافحة الإرهاب المصري الصادر سنة 2015 الضمانات الأساسية ضد القبض والاحتجاز التعسفي للأفراد المشتبه في ضلوعهم في "الإرهاب". مصر، قانون القضاء العسكري رقم 25 لسنة 1966، 1 يونيو/حزيران 1966، https://manshurat.org/node/1487؛ مصر، الدستور المصري المعدل 2019، المادة 54، 23 أبريل/نيسان 2019، https://manshurat.org/node/14675

[52] مصر، قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950، المادة 206، https://manshurat.org/node/14676

لأجل غير مسمى في الحالات المتعلقة بالهجرة مما يخالف القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجيز القانون رقم 89 لسنة 1960 لوزير الداخلية أن يأمر "بحجز من يرى إبعاده مؤقتًا" حتى تتم إجراءات الإبعاد، دون النص على أي حدود قصوى لمدة الاعتقال الإداري أو أي آليات تمكِّن المحتجزين من الطعن في قانونية احتجازهم.

وتتعرض هذه الضمانات لمزيد من التقويض في مناطق تخضع لولاية الجيش القضائية، بما فيها المناطق الحدودية أو غيرها من المناطق المحددة على هذا النحو بموجب أوامر عسكرية، إذ إن القوانين المصرية، ومن بينها قانون القضاء العسكري (القانون رقم 25 لسنة 1966)،[53] تمنح أفراد القوات المسلحة سلطة تولي وظائف الشرطة والنيابة المدنية، وتوسع اختصاص القضاء العسكري ليشمل المدنيين.[54] ولا توجد حدود زمنية قانونية لإحالة المشتبه فيهم الذين يقبض عليهم أفراد الجيش إلى النيابة العسكرية أو القضاء العسكري، ويجيز القانون استمرار حبس المتهم احتياطيًّا لأجل غير مسمى.[55]

وفي 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وقع الرئيس عبد الفتاح السيسي قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين رقم 82 لسنة 2016؛[56] ويعفي هذا القانون المهاجرين المهرَّبين من عقوبة الحبس والغرامة التي يفرضها على الجناة المتورطين في أنشطة نقل الأشخاص من بلد لآخر بصورة غير قانونية. وينص القانون على أن تتخذ الدولة التدابير اللازمة لحماية حقوق المهاجرين المهرَّبين، بما فيها حقهم في الحياة، والمعاملة الإنسانية، والرعاية الصحية، والسلامة البدنية والنفسية، والمساعدة القانونية، مع إيلاء رعاية خاصة للنساء والأطفال. غير أن القانون ينص على إبعاد الأجانب من الأراضي المصرية، دون تحديد أي ضمانات لحمايتهم من الإعادة القسرية.

وتنص اللائحة التنفيذية للقانون رقم 82 لسنة 2016 الصادرة سنة 2018 أيضًا على أن السلطات ملزمة بحماية حقوق المهاجرين المهرَّبين، بما في ذلك تزويدهم بمعلومات عن الإجراءات القانونية والإدارية والقضائية ذات الصلة بلغة يفهمونها؛ وتؤكد اللائحة التنفيذية كذلك على حقهم في الدفاع الكافي أثناء إجراءات الدعوى الجنائية.

---

[53] مصر، قانون القضاء العسكري رقم 25 لسنة 1966 (سيقت الإشارة إليه)، المادة 12.
[54] مصر، قانون القضاء العسكري رقم 25 لسنة 1966 (سيقت الإشارة إليه)، المادة 23.
[55] مصر، قانون القضاء العسكري رقم 25 لسنة 1966 (سيقت الإشارة إليه)، المادة 35.
[56] مصر، قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين رقم 82 لسنة 2016، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، https://manshurat.org/node/13565 ,

5. عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

قبل اندلاع الصراع المسلح في السودان في أبريل/نيسان 2023، كان من النادر أن تتردد أنباء عن اعتقال مواطنين سودانيين في مصر واحتجازهم لأسباب تتعلق بالهجرة فقط؛ وكثيرًا ما كان يحدث ذلك ردًا على مظاهرات للمواطنين السودانيين. وكانت التقارير النادرة عن وقوع اعتقالات في صفوف المواطنين السودانيين بسبب دخولهم البلاد بصورة غير نظامية إنما تتعلق بأفراد حاولوا عبور الحدود بين مصر وإسرائيل، وليس بين مصر والسودان.[57] ومنذ سبتمبر/أيلول 2023، صعدت السلطات المصرية من الاعتقالات الجماعية للاجئين السودانيين. ووثّقت منظمة العفو الدولية كيف قامت قوات الشرطة أو قوات حرس الحدود، التي تشكل جزءًا من اتفاقية إدارة الحدود الجارية مع الاتحاد الأوروبي، تحت قيادة الجيش، باعتقال ما يقدر بنحو 260 لاجئًا سودانيًا، من بينهم ما لا يقل عن 11 طفلًا لا يكاد عمر أصغرهم سنًا يتجاوز عامين، لمجرد أنهم دخلوا مصر بصورة غير نظامية أو لأنهم ليست لديهم إقامة سارية المفعول في مصر منذ سبتمبر/أيلول 2023. واحتجزتهم السلطات تعسفيًا لفترات تتراوح بين بضعة أيام وستة أسابيع، ثم قامت بإبعادهم. ووفقًا للقانون الدولي، لا يجوز احتجاز الأفراد لأسباب تتعلق بالهجرة إلا في ظروف استثنائية لأقصى الحدود، وبحيث لا يتم اللجوء لهذا التدبير إلا بحسبانه الملاذ الأخير. ويجب أن ينص القانون على هذا الإجراء، ويكون مبررًا بشكل صارم لهدف مشروع، وأن يكون ضروريًا ومتناسبًا مع مقتضى الحال وغير تمييزي، وأن يسبقه تقييم لظروف كل حالة على حدة، واحتياجات كل أجنبي. أما الاحتجاز الذي يتم بصورة روتينية أو تلقائية لأسباب تتعلق بالهجرة فهو بحكم التعريف احتجاز تعسفي، وبالتالي غير قانوني. ولا يجوز بأي حال من الأحوال إخضاع الأطفال للاحتجاز لأسباب تتعلق بالهجرة.

وجميع حالات الاعتقال الـ 12 بحق لاجئين سودانيين التي وثقتها منظمة العفو الدولية في القاهرة الكبرى، وفي محافظة أسوان، في جنوب مصر، إما على أيدي الشرطة أو قوات حرس الحدود المصرية، قد شابتها انتهاكات للحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة، مما يخل بالتزامات مصر بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولقد درجت السلطات على إهدار حق المحتجزين في الاطلاع على أسباب اعتقالهم، وحقهم في المثول أمام قاضٍ على وجه السرعة، وحقهم في الاستعانة بمحامٍ من اختيارهم، وفي أن ينالوا دفاعًا كافيًا، وحقهم في الطعن في قانونية احتجازهم. كذلك، بات من المعتاد حرمان المحتجزين من حقهم في الاتصال بذويهم ومحاميهم، وإبقاؤهم بمعزل عن العالم الخارجي طيلة فترة احتجازهم. وقام وكلاء النيابة باستجواب الأفراد الذين اعتقلتهم الشرطة بتهمة دخول البلاد بصورة غير نظامية، في غياب محامين في كثير من الأحيان؛ ولكن أحدًا منهم لم تُوجَّه إليه تهم رسمية ولم تتم إحالته إلى القضاء. وفيما لا يقل عن 23 من الحالات التي وثقتها المنظمة، تجاهلت قوات الأمن أوامر الإفراج الصادرة عن النيابة، واستمرت في احتجاز اللاجئين بصورة تعسفية إلى حين إبعادهم.

[57] انظر القسم 3.1 "أوضاع اللاجئين السودانيين في مصر قبل اندلاع الصراع في أبريل/نيسان 2023"

5.1 في القاهرة والجيزة

منذ سبتمبر/أيلول 2023، كثفت قوات الأمن المصرية عمليات الإيقاف والتفتيش الأمني الجماعية للاجئين والمهاجرين لفحص وثائق إثبات هويتهم، وفقًا للروايات التي جمعتها منظمة العفو الدولية من ثلاثة مواطنين سودانيين أخضعوا لمثل هذا التفتيش، فضلًا عن أربعة من القيادات المجتمعية بالجالية السودانية يعيشون في القاهرة الكبرى التي تشمل القاهرة والجيزة، ممن يتلقون أنباء الاعتقالات في صفوف الجالية السودانية. وقالوا إن الأحياء المعروفة باستضافة تجمعات كبيرة من الأجانب، مثل السادس من أكتوبر وأرض اللواء وفيصل، وكلها في محافظة الجيزة، فضلًا عن أحياء أخرى في وسط القاهرة مثل العتبة ورمسيس، كانت هي الأكثر تأثرًا بتلك الحملة المكثفة.

وعادة ما يقوم بعمليات الإيقاف والتفتيش عناصر من الشرطة، يرتدون الزي الرسمي أحيانًا والملابس المدنية في أغلب الأحيان، وهم متمركزين في حافلات تحمل أو لا تحمل شارات تابعة للشرطة، تقف في الشوارع العامة، أو عند نقاط تفتيش مؤقتة؛ فيستوقفون الأفراد عند ركوب الميكروباصات أو غيرها من وسائل النقل أو يستوقفون المشاة بصورة تمييزية بناء على مظهرهم، مستهدفين الأفراد السود في الغالب، ويأمرونهم بإخراج وثائق هويتهم. وأثناء عمليات التفتيش الأمني تلك، يعتقل أفراد الشرطة الأجانب الذين لا يجدون في حوزتهم تصاريح إقامة سارية المفعول، وحتى وإن كانوا مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ولديهم بطاقات سارية المفعول من المفوضية، ومهما كانت مدة إقامتهم في مصر.[58]

وبدا أن السلطات قد كثفت عمليات التفتيش الأمني منذ أن أصدر رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، في 29 أغسطس/آب 2023، القرار رقم 3326 لسنة 2023 الذي يلزم جميع الأجانب المقيمين في البلاد "بصورة غير شرعية" بتوفيق أوضاعهم وتقنين إقامتهم في غضون ثلاثة أشهر، شريطة وجود مستضيف مصري الجنسية، وسداد مصروفات إدارية بما يعادل 1,000 دولار أمريكي.[59] وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، أصدر رئيس الوزراء قرارًا بمد فترة توفيق الأوضاع وتقنين الإقامة ثلاثة أشهر أخرى،[60] ثم مدَّها ستة أشهر إضافية في مارس/آذار 2024.[61]

وقد حققت منظمة العفو الدولية في حالات خمسة لاجئين سودانيين اعتُقلوا بصورة تعسفية بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2023 أثناء عمليات التفتيش التي تقوم بها الشرطة. وكان من بين المعتقلين سمير، وهو لاجئ سوداني يبلغ من العمر 27 عامًا، مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، ويقيم في مصر منذ عام 2021، وموسى، وهو مواطن سوداني عمره 29 عامًا، غير مسجل لدى المفوضية، ولكن لديه تصريح إقامة ساري المفعول، ويقيم في مصر منذ عام 2022. وقد اعتقلتهما الشرطة، هما وصديقين سودانيين، غير مسجلين لدى المفوضية ولدى كل منهما تصريح إقامة ساري المفعول، عند إحدى نقاط التفتيش الأمني في مدينة السادس من أكتوبر، بالجيزة، في 26 ديسمبر/كانون الأول 2023.[62] وفتحت النيابة تحقيقات ضد الأربعة لعدم حيازتهم تصاريح إقامة سارية المفعول، ولكنها لم تلبث أن أمرت بإخلاء سبيلهم في اليوم التالي، أي 27 ديسمبر/كانون الأول 2023، بعد أن قدموا تصاريح إقامة سارية المفعول، وفقًا لما ذكره سمير وموسى. وقال سمير لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة رفضت إخلاء سبيلهم متهمة إياهم بالتسول، وهي جريمة يعاقب عليها القانون المصري بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرين، ولكنها لم تحل قضاياهم للنيابة لإصدار أمر بحبسهم احتياطيًا. وبعد أن لبثوا في الحجز مدة 45 يومًا في أحد مراكز الشرطة بمدينة السادس من أكتوبر، دون المثول أمام النيابة أو القضاء، أو السماح لهم بالطعن في قانونية احتجازهم، أفرجت السلطات عن سمير المسجل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وأبعدت موسى واللاجئيْن الآخرَين إلى السودان.[63]

أما خالد، وهو لاجئ سوداني عمره 39 عامًا ومسجل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويقيم في مصر منذ عام 2013، فقال لمنظمة العفو الدولية إن عنصرَيْن من الشرطة يرتدون ثيابًا مدنية أوقفاه في ميدان رمسيس بالقاهرة يوم 10 سبتمبر/أيلول 2023؛ وبعد أن أظهر للشرطيَّيْن بطاقة هويته، اصطحباه إلى مركز شرطة الأزبكية لأنه ليس لديه تصريح إقامة، ولم يكن لديه سوى صورة فوتوغرافية لبطاقة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الخاصة على هاتفه المحمول. وأبقته الشرطة في الحجز لمدة ثلاثة أيام دون إحضاره أمام النيابة، مما يتجاوز الحد الزمني القانوني لاستجواب المشتبه بهم عقب اعتقالهم، وهو 24 ساعة بحسب قانون الإجراءات الجنائية، وبعد انقضائه يتعين الإفراج عن المشتبه

---

[58] انظر القسم 2 "المنهجية"

[59] المصري اليوم، "الجريدة الرسمية تنشر قرار رئيس الوزراء بشأن رسوم الإقامة للأجانب"، 31 أغسطس/آب 2023، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2970524

[60] بوابة الأهرام، "مد فترة توفيق أوضاع وتقنين إقامة الأجانب المقيمين بالبلاد بصورة غير شرعية لمدة 3 أشهر"، 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، https://gate.ahram.org.eg/News/4635940.aspx

[61] مصراوي، "مد فترة توفيق أوضاع الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية 6 أشهر"، 19 مارس/آذار 2024، /www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2024/3/19/2555024

[62] انظر الفصل السابع "الطرد الجماعي وغيره من الإبعاد غير المشروع".

[63] انظر الفصل السابع "الطرد الجماعي وغيره من الإبعاد غير المشروع".

بهم؛ وأنذرته الشرطة من أنه قد يتم إبعاده عن البلاد ما لم يكن بحوزته تصريح إقامة ساري المفعول ونسخة مطبوعة من بطاقة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وقد أدت موجة الاعتقالات باللاجئين السودانيين الذين دخلوا مصر بصورة غير نظامية خلال الأشهر الأخيرة إلى تقييد حركتهم داخل القاهرة والجيزة، مما قلص من إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية وفرص العمل. وأعرب الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم عن خشيتهم من مغادرة منازلهم قبل استكمال إجراءات تسجيلهم لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهي إجراءات قالوا إنها تستغرق مدة تصل إلى شهرين. ومن هؤلاء على سبيل المثال منى، وهي امرأة سودانية عمرها 24 عامًا، دخلت مصر في 22 يناير/كانون الثاني 2024، وكانت حتى 15 أبريل/نيسان 2024 تنتظر موعدها المحدد مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ وقالت لمنظمة العفو الدولية إنها تقيم في شقة مكتظة مع أقاربها، وتحجم عن الخروج والبحث عن سكن خاص بها خوفًا من الاعتقال.

وتشير الإحصائيات التي أصدرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مايو/أيار 2024 إلى أن زهاء 251,869 شخصًا، 90% منهم سودانيون، ممن فروا من السودان إلى مصر في أعقاب اندلاع الصراع المسلح، ينتظرون مواعيد تسجيلهم لدى المفوضية.[64] ولا يزال السودانيون غير الحاملين للوثائق عرضة لخطر الاحتجاز التعسفي والإبعاد غير القانوني، إذا اعتقلوا أثناء عمليات التفتيش الأمني في القاهرة الكبرى.

5.2 في محافظة أسوان

يظل اللاجئون السودانيون عرضة بوجه خاص لعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية في محافظة أسوان، على الحدود مع السودان. وقد وثقت منظمة العفو الدولية 10 من حوادث من الاعتقال والاحتجاز التعسفيَّيْن على أيدي أفراد الشرطة أو قوات حرس الحدود في محافظة أسوان، شملت أكثر من 250 لاجئًا سودانيًا، من بينهم ما لا يقل عن 23 امرأة و11 طفلًا، يبلغ أصغرهم عامين، ممن دخلوا مصر من السودان بصورة غير نظامية خلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وفبراير/شباط 2024.

في 16 أبريل/نيسان، ذكر المجلس القومي لحقوق الإنسان، في رده على منظمة العفو الدولية، أنه لم يعثر على أي معلومات عن "الاحتجاز" أو "الاعتقال غير القانوني" للاجئين السودانيين على أيدي قوات الأمن المصرية أثناء زيارة قام بها وفد من المجلس لأسوان بين 21 و25 مايو/أيار 2023، حيث التقى بمسؤولين محليين وغيرهم من المعنيين. وأكد المجلس في رسالته أيضًا أنه لم يسجل أي شكاوى أو غير ذلك من المعلومات ذات الصلة من خلال وحدة الرصد لديه أو نظام الشكاوى فيما يتعلق بظروف الاحتجاز القاسية واللاإنسانية، والحرمان من الغذاء الكافي والرعاية الصحية، وعدم القدرة على الوصول إلى إجراءات اللجوء. ودافع المجلس القومي لحقوق الإنسان عن سجل الحكومة المصرية، زاعمًا أن المسؤولين قد التزموا بالقوانين الوطنية والمعاهدات الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها مصر.

5.2.1 عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية على يد الشرطة

كان للشرطة يد في سبع من الحوادث العشر التي وثقتها منظمة العفو الدولية، إذ اعتقل أفراد الشرطة لاجئين سودانيين في الشوارع، أو عند نقاط التفتيش، أو في وسائل النقل، أو المستشفيات، حيث كانوا يتلقون العلاج الطبي لإصابات تكبدوها أثناء رحلاتهم من السودان إلى مصر.

وفي أربع حالات وثقتها منظمة العفو الدولية، في 26 ديسمبر/كانون الأول 2023، و7 و15 و26 يناير/كانون الثاني 2024، اعتقلت الشرطة لاجئين عند نقاط تفتيش في محافظة أسوان، أثناء سفرهم بحافلة إلى القاهرة، وحدث ذلك عادة فور دخولهم الأراضي المصرية. وكما تجري العادة، صعد إلى الحافلات أفراد شرطة يرتدون الزي الرسمي، وتحققوا من هوية الركاب، وخصوصًا الرجال السودانيين الذين تعرفوا عليهم من مظهرهم. واعتقلوا من لا يحمل جواز سفر ساري المفعول أو يخلو جواز سفره من ختم الدخول.

من جانبه، قال أنور، وهو لاجئ سوداني في الحادية والعشرين من عمره، لمنظمة العفو الدولية إنه فر من مدينة سنار في السودان في ديسمبر/كانون الأول 2023، في أعقاب هجوم شنته قوات الدعم السريع على مدينة ود مدني القريبة؛ ووصف ما حدث بقوله:[65]

---

[64] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "السودان – تحديث خارجي 60" (سبقت الإشارة إليه)

[65] لقد حصلنا على هذه الشهادة وجميع الشهادات التالية في التقرير باللهجة السودانية، ولكن تمّ إدراجها في هذا التقرير بالفصحى لضمان فهمها بشكل أكبر من جانب جميع القرّاء.

دخلت أسوان بصورة غير قانونية من السودان، مع أبي وأمي، وأربعة من أبناء عمومتي في ديسمبر/كانون الأول، ثم ركبنا الحافلة المتوجهة إلى القاهرة. عند نقطة التفتيش في أسوان، صعد أفراد الشرطة إلى الحافلة، وأخذوني أنا وشابين سودانيين آخرين. احتجزونا في غرفة داخل نقطة الأمن، مع 18 أو 19 سودانيًا آخر لعدة ساعات؛ وقال ضابط شرطة لنا 'أنتم ذاهبون الآن إلى القاهرة؛ قضيتكم سهلة جدًا، ستبقون معنا لمدة ثلاثة أيام فقط لاستكمال أوراقكم، ثم نخلي سبيلكم'. وشعرنا جميعًا بالارتياح لأننا كنا ننوي إتمام كل إجراءاتنا في القاهرة على أي حال، وها هي قد جاءت إلينا الآن. واتفقنا كلنا على أنه لا بأس على الإطلاق إذا استغرق الأمر ثلاثة أيام؛ ثم تبين فيما بعد أن الشرطة قالت لنا ذلك كيلا يحاول أحد منا الفرار".[66]

وقال أنور إنه احتُجز بعد اعتقاله في مركز شرطة كوم أمبو، الذي يبعد بنحو 108 كيلومترات من أسوان، لمدة 13 يومًا، ثم نُقل إلى معسكر الشلال للأمن المركزي حيث احتُجز لمدة 18 يومًا آخر، ثم أبعدته السلطات إلى السودان في 22 يناير/كانون الثاني 2024. وبعد يومين من اعتقاله، استجوبته النيابة في غياب محامٍ. وأمرت النيابة بإخلاء سبيله بعد جلسة التحقيق الأولية، ولكنه ظل في الحجز لمدة 28 يومًا دون أن تُتاح له أي فرصة للطعن في قانونية احتجازه. كما مُنع من استخدام الهاتف، ولم يتمكن من إبلاغ أسرته باحتجازه وبمكانه.

وفي حالة أخرى وثقتها منظمة العفو الدولية، أوقفت الشرطة 12 رجلًا سودانيًا في أحد شوارع منطقة كركر بأسوان في 29 فبراير/شباط 2024، واعتقلتهم لعدم حيازتهم وثائق هوية أو لأن جوازات سفرهم لا تحمل ختم الدخول. وكانوا قد وصلوا إلى مصر في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2024. في 23 فبراير/شباط 2024، اعتقلت الشرطة ثلاثة رجال سودانيين من أحد شوارع أسوان لعدم حيازتهم وثائق هوية. وكان الثلاثة قد دخلوا مصر في وقت سابق من ذلك اليوم عبر معبر حدودي غير نظامي. وفي اليوم نفسه، اعتقلت الشرطة مجموعة من ثمانية لاجئين آخرين عند نقطة تفتيش أمني بالقرب من منطقة كركر، وكانوا قد دخلوا مصر بشكل غير نظامي في مرات منفصلة بين أغسطس/آب 2023 وفبراير/شباط 2024.

وفي حادثتين أخريين وثقتهما منظمة العفو الدولية، اعتقلت الشرطة ثمانية لاجئين سودانيين في مستشفيات حكومية بأسوان، حيث كانوا يتلقون العلاج لما لحق بهم من إصابات في حادثي سير منفصلين في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و21 فبراير/شباط 2024. وقد وقعت تلك الحوادث بعد دخولهم مصر بصورة غير نظامية من الحدود الجنوبية عبر منطقة وادي العلاقي.

وعلمت منظمة العفو الدولية من الأقارب والمحامين أن الشرطة اعتقلت ست نساء، تتراوح أعمارهن بين 26 و55 عامًا، وقامت بنقلهم قسرًا من أحد مستشفيات أسوان إلى مراكز شرطة مختلفة في أسوان، حيث احتجزتهن لمدد بلغ أقصاها 10 أيام، دون إحضارهن أمام وكيل نيابة أو قاضٍ حتى وقت ترحيلهن. وفي الحادثة الثانية الموثقة، اعتقلت الشرطة رجلين سودانيين في مستشفى كانا يتلقيان فيه العلاج، ثم نقلتهما إلى مركز شرطة في أسوان حيث ظلا في الحجز دون توجيه أي تهم إليهم، ودون إتاحة الفرصة لهم للطعن في قانونية احتجازهم حتى تم ترحيلهم إلى السودان في 20 مارس/آذار 2024.

[66] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أنور (حجبت الاسم الحقيقي لأسباب أمنية)، 20 مارس/آذار 2024.

وتقاعست الشرطة عن إبلاغ أي من اللاجئين المعتقلين بأسباب اعتقالهم؛ وفي حالتين وثقتهما منظمة العفو الدولية، كذبت الشرطة على اللاجئين إذ قالت لهم إنهم سوف يظلون في الحجز ثلاثة أيام ريثما يتم توفيق أوضاعهم، أو إخضاعهم لاختبارات الكشف عن المخدرات، ثم يتم الإفراج عنهم؛ ولكنهم بدلًا من ذلك ظلوا في الحجز حتى ترحيلهم، لفترات تتراوح بين تسعة أيام و23 يومًا. ووفقًا لملف القضية الذي أعدته نيابة أسوان، واطلعت عليه منظمة العفو الدولية،[67] فقد ذكر ثمانية لاجئين لوكلاء النيابة أثناء استجوابهم في 30 يناير/كانون الثاني 2024، أنه في أعقاب اعتقالهم في 29 يناير/كانون الثاني 2024، بالقرب من منطقة كركر، لم تبلغهم الشرطة بسبب اعتقالهم بعد أن تحققت من وثائق هويتهم، ولم تهيئ لهم السبل لإبلاغ عوائلهم أو محاميهم قبل إحالتهم إلى النيابة.

وفي أعقاب اعتقال اللاجئين، قامت الشرطة بترحيلهم إلى عدة مرافق للاحتجاز في أسوان، من بينها مركز شرطة أسوان أول وثان، ومركز شرطة كوم أمبو، ومركز شرطة إدفو، ومعسكر قوات الأمن المركزي بمنطقة الشلال في مدينة أسوان، وهو مرفق احتجاز غير رسمي يخضع لسيطرة قوات الأمن المركزي، وهي شرطة مكافحة الشغب.

وجميع من اعتقلتهم الشرطة في أسوان قالوا لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة قامت فور اعتقالهم بمصادرة هواتفهم المحمولة، ولم تسمح لهم بإجراء أي مكالمات هاتفية، وتركتهم في الحجز دون السماح لهم بأي اتصال مع العالم الخارجي. ولم يُسمح للاجئين بإجراء مكالمات هاتفية لأول مرة إلا من خلال المسؤولين السودانيين في القنصلية السودانية بأسوان التي نقلوا إليها بعد اعتقالهم بأيام تمهيدًا لترحيلهم.

وقد أحيل جميع من اعتقلتهم الشرطة في أسوان إلى النيابة لاستجوابهم بشأن دخولهم مصر بصورة غير نظامية. ووفقًا لملف القضية المشار إليه آنفًا، فقد فتحت النيابة تحقيقاتها، ووجهت إلى ثمانية من مجموعة الـ 12 لاجئًا سودانيًا المعتقلين معًا في 29 يناير/كانون الثاني 2024، تهمة "الانضمام إلى جماعة إجرامية منظمة بهدف تهريب المهاجرين في أكثر من بلد، من بينها مصر"، و"تدبير انتقال المهاجرين إلى البلاد [مصر] بصورة غير شرعية مقابل منفعة مادية". وفي 30 يناير/كانون الثاني، أمرت النيابة بإخلاء سبيل الـ 12، وأحالتهم إلى الجهة الإدارية المختصة، أي الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، وفقًا لما ذكره محامٍ تابع للمفوضية المصرية للحقوق والحريات، وهي منظمة غير حكومية مستقلة. وبالرغم من أمر الإفراج عن اللاجئين المحتجزين، فحتى 6 مارس/آذار 2024 كانوا لا يزالون محتجزين في مركز شرطة أسوان أول بلا أساس قانوني واضح ريثما يتم ترحيلهم. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق مما إذا كانوا قد رحَّلوا بالفعل.

ووفقًا لما ورد في ملف قضائي آخر اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، ففي 24 فبراير/شباط 2024، استجوبت نيابة أسوان 11 لاجئًا، كان قد اعتقلوا في شوارع مدينة أسوان، وعند نقطة تفتيش بالقرب من منطقة كركر في أسوان. ووجهت النيابة لثمانية منهم تهمة "الانضمام إلى جماعة إجرامية منظمة بهدف تهريب المهاجرين في أكثر من دولة، من بينها مصر"، و"تدبير انتقال المهاجرين إلى البلاد [مصر] بصورة غير شرعية من أجل الحصول على منفعة مادية"، ولكنها لم تدرج أي أدلة مادية على صحة هذه الادعاءات في ملف القضية.[68] ويسجل ملف القضية امتناع أحد ضباط الشرطة، أثناء استجواب النيابة له، عن الكشف عن أدلة ضلوع اللاجئين في التهريب بدعوى أن "المصادر سرية". وأمرت النيابة بحبسهم احتياطيًا على ذمة التحقيق لمدة ثلاثة أيام، وإخلاء سبيل الثلاثة الآخرين، ثم أحالتهم إلى "الجهة الإدارية". ووفقًا لما ذكره محامي المفوضية المصرية للحقوق والحريات، فإن الأحد عشر لاجئًا جميعًا كانوا حتى 6 مارس/آذار 2024 لا يزالون محتجزين في مركز شرطة أسوان أول. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق مما إذا كان قد تم ترحيلهم بالفعل.

وفي معظم الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، استجوبت النيابة اللاجئين المعتقلين في أسوان بدون حضور محامين. وفي الملفين القضائيين اللذين اطلعت عليهما منظمة العفو الدولية، والمشار إليهما فيما تقدم، برر وكلاء النيابة غياب المحامين بحرصهم على المضي قدمًا في التحقيق قبل انقضاء المهلة الزمنية القانونية المحددة لاستجواب المشتبه فيهم الذين تعتقلهم الشرطة، وقدرها 24 ساعة وفقًا لما ينص عليه قانون الإجراءات الجنائية المصري. وزعم وكلاء النيابة أنهم أرسلوا مندوبًا لنقابة المحامين لتوكيل محامين للاجئين، ولكن "لم يحضر أحد منهم".

أما إبراهيم، وهو سوداني عمره 24 عامًا فر هو وأسرته من مدينة ود مدني في السودان في ديسمبر/كانون الأول 2023 خوفًا على سلامتهم في خضم الصراع المسلح، فقال لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة اعتقلته في يناير/كانون الثاني 2024، ثم أحالته إلى نيابة أسوان التي أخضعته للاستجواب في غياب محامٍ. ومثل ذلك حدث مع أنور، البالغ من العمر 21 عامًا، إذ استجوبته نيابة أسوان في ديسمبر/كانون الأول 2023 دون حضور محامٍ. وقال كلاهما إن السلطات لم تبلغه قط بما إذا كانت قد

---

[67] عادة ما تتضمن الملفات الرسمية للقضايا محاضر تحقيقات الشرطة والنيابة مع المشتبه فيهم، وتقارير الشرطة، وتقارير النيابة، وتقارير خبراء الطب الشرعي أو غيرهم من الخبراء، حسب الحالة.

[68] كلاهما نشاطان إجراميان بموجب قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين رقم 82 لسنة 2016.

وجهت إليه أي تهمة، وما إذا كان يخضع للتحقيق باعتباره مشتبهًا فيه أم شاهدًا. وأمرت النيابة بإخلاء سبيلهما عقب جلسة التحقيق الأولى؛ ولكن السلطات أبقتهما في الحجز لفترات تتراوح بين 10 أيام و30 يومًا، ثم قامت بترحيلهما.

5.2.2 عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية على أيدي قوات حرس الحدود

وثقت منظمة العفو الدولية دور قوات حرس الحدود المصرية، التابعة للجيش، في اعتقال ما يقدر بنحو 200 لاجئ سوداني ممن دخلوا مصر من السودان بصورة غير نظامية، في ثلاث حوادث منفصلة وقعت خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2024. وفي اثنتين من هذه الحوادث، اعترضت قوات حرس الحدود اللاجئين في مناطق نائية داخل الأراضي المصرية، وتحديدًا منطقة وادي العلاقي بالقرب من بحيرة ناصر، وبالقرب من معبر أرقين الحدودي، وهم يستقلون شاحنات صغيرة تنقلهم إلى مدينة أسوان. أما الحادثة الثالثة، ففيها اعترض حرس الحدود اللاجئين في منطقة الكسارات على بعد نحو خمسة كيلومترات من مدينة أسوان، بينما كانوا يستقلون الميكروباصات المتجهة إلى وسط مدينة أسوان. ولم تخبر قوات حرس الحدود اللاجئين بأسباب اعتقالهم في أي من الحوادث الثلاث التي وثقتها منظمة العفو الدولية. وفي إحدى هذه الحوادث، ادعى حرس الحدود كذبًا أن اللاجئين سوف تهيأ لهم السبل والتسهيلات لإبلاغ ذويهم أو أصدقائهم في القاهرة بوصولهم، وسوف يسمح لهم باستقبالهم. وقال أحمد، وهو لاجئ سوداني عمره 39 عامًا، لمنظمة العفو الدولية إن قوات حرس الحدود اعتقلته هو وزوجته وطفلتهما البالغة من العمر عامين، في 21 فبراير/شباط 2024، بعد دخولهم مصر بصورة غير نظامية من أرقين. وأضاف قائلًا إن من اعتقلوهم قالوا إنهم من قوات حرس الحدود التابعة للجيش المصري، ونقلوهم لاحقًا إلى مركز احتجاز مؤقت في أبو سمبل حيث احتجزوهم لمدة ستة أيام ثم رحّلوهم، دون مثولهم قط أمام أي سلطة قضائية أو إخضاعهم لأي إجراءات أخرى.

أما إسراء، وهي امرأة سودانية تبلغ من العمر 27 عامًا، فقد فرت من الخرطوم مع أمها في يونيو/حزيران 2023، بعد أن تعرض منزلهما للقصف أثناء القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. وقالت لمنظمة العفو الدولية إنها هي وأمها دخلتا مصر بصورة غير نظامية في 18 يناير/كانون الثاني 2024، برفقة 17 لاجئًا سودانيًا آخر، من بينهم عشرة أطفال وخمس نساء، عبروا جميعًا الحدود على متن شاحنة صغيرة نقلتهم إلى منطقة الكسارات خارج أسوان. ومن الكسارات استقلوا ميكروباص للتوجه إلى أسوان؛ وعندما اقتربت منه عدة شاحنات صغيرة مزودة بالأسلحة، لاذ سائق الميكروباص بالفرار. وقالت إسراء إن رجالًا يرتدون زيًا تمويهيًا خرجوا من الشاحنات، ورحبوا بهم في مصر. وأردفت قائلةً إن خمسة ميكروباصات أخرى تقل نحو 80 لاجئًا سودانيًا قد اعتُرضت هي الأخرى في المنطقة خلال الساعات الأربع التالية؛ ثم رافق مسؤولون الميكروباصات الستة إلى ما وصفته بموقع عسكري في أسوان بالقرب من قرية نجع الكرور، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، حيث ظلت محتجزة لمدة ثمانية أيام قبل ترحيلها؛ ولم تمثل هي الأخرى أمام أي سلطة قضائية.

أما محسن، وهو سوداني عمره 28 عامًا، فر من أم درمان في السودان في ديسمبر/كانون الأول 2023 بسبب الصراع المسلح – فقال لمنظمة العفو الدولية إنه، في أواخر يناير/كانون الثاني 2024، عبَر الحدود بين السودان ومصر بصورة غير نظامية عبر منطقة وادي العلاقي، على متن شاحنة صغيرة، تصحبها خمس مركبات أخرى مماثلة، كل منها تقل نحو 18 لاجئًا سودانيًا. وقال إن الشاحنات الست – ثلاث منها تقل النساء والأطفال والثلاث الأخريات تقل الرجال – كانت في طريقها إلى أسوان، وإذا بنحو سبع مركبات عسكرية تحيط بها، وتجبر سائقيها على التوقف. وقال إن نحو خمسة أو ستة رجال مسلحين يرتدون الزي العسكري الكاكي، ويحملون شارات قوات حرس الحدود المصرية، خرجوا من المركبات، واقتربوا من اللاجئين، وسألوهم عن جنسياتهم. ثم رافقوا الشاحنات الست التي كانت تقل اللاجئين إلى نقطة تفتيش في أسوان، تابعة لقوات حرس الحدود، وفقًا للافتات التي لمحها محسن في الطريق. وأضاف قائلًا إنهم احتُجزوا هناك يومًا أو نحو ذلك، ثم تم تسليمهم إلى الشرطة في مركز شرطة أسوان أول. وقال محسن لمنظمة العفو الدولية إن الحرس نقلوه هو وعشرات آخرين من اللاجئين من مركز شرطة أسوان أول إلى مقر النيابة العسكرية في أسوان، بعد يومين من اعتقالهم. وأمام النيابة، قال هو وغيره من اللاجئين إنهم أجبروا على بصم وثائق لم يُسمح لهم بقراءتها، ولم يتم استجوابهم قط أو لم يُذكر لهم أنه تم توجيه أي تهم إليهم. ثم أعيد إلى مركز شرطة أسوان أول حيث ظل محتجزًا لمدة 10 أيام، ونقل إلى مركز شرطة أسوان ثان حيث احتُجز لمدة تسعة أيام أخرى. وبعد ذلك، نقل إلى مركز شرطة أبو سمبل، ومنه تم ترحيله بعد سبعة أيام.

6. ظروف الاحتجاز القاسية واللاإنسانية

تبين لمنظمة العفو الدولية أن اللاجئين احتجزوا في ظروف قاسية وغير إنسانية في مراكز الشرطة، وكذلك في مرافق الاحتجاز المؤقتة التي تسيطر عليها قوات حرس الحدود التابعة للجيش، مما ينتهك التحريم المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما تقاعست السلطات عن تقديم الرعاية الصحية الكافية للمحتجزين، بما في ذلك المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة وغيرها من الأمراض الخطيرة؛ بل نُقل بعضهم من المستشفيات التي كانوا يتلقون فيها العلاج الطبي لما لحق بهم من إصابات خطيرة إلى مرافق الاحتجاز قبل أن يتماثلوا تمامًا للشفاء، وخلافًا لنصائح الأطباء.

6.1 مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة قوات حرس الحدود

احتجزت قوات حرس الحدود المصرية اللاجئين السودانيين في العديد من مرافق الاحتجاز المؤقتة في محافظة أسوان في ظروف سيئة.
وقال اثنان من المحتجزين السابقين إن قوات حرس الحدود احتجزتهما مع عشرات آخرين داخل مخازن قذرة في موقع عسكري بأبو سمبل، لمدد تتراوح بين خمسة وسبعة أيام. وتظهر الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو التي التقطت للموقع في يناير/كانون الثاني 2024 موقعي مخزنين متجاورين، أحدهما يستخدم في احتجاز الرجال، والآخر للنساء والأطفال. استخدمت صور الأقمار الاصطناعية التي التقطت في يناير/كانون الثاني 2024 في التحقق من الموقع بدقة بناء على مداخل المباني، وأسطحها، والأنشطة المرئية خارجها.

↑ ***صور الأقمار الصناعية الملتقطة في 6 مارس/آذار 2024 تُظهر معسكرًا عسكريًا مسورًا في أبو سمبل، مصر، على بعد حوالي 45 كيلومترًا شمال نقطة الحدود السودانية، ميناء القسطل البري. وتأكد أن مقاطع الفيديو والصور الخاصة بالمحتجزين، التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، قد تم التقاطها داخل مبنيين داخل المنشأة.***

وتظهر الصور التي تلقتها منظمة العفو الدولية العشرات من النساء والأطفال جالسين على أرض قذرة، والقمامة متناثرة في إحدى الزوايا. وذكر محتجزون سابقون ممن احتُجزوا في هذا الموقع لمنظمة العفو الدولية إن المخزن كان موبوءًا بالجرذان، وتوجد به عشش للحمام. كما وصفوا كيف اضطروا لتحمل البرودة الشديدة أثناء الليل بسبب النوافذ الكبيرة للمخزن المفتوحة على الدوام، دون تزويد المحتجزين بملابس ملائمة أو بطاطين.

وتظهر التسجيلات المصورة لمخزن احتجاز الرجال شدة اكتظاظ المكان، إذ يبدو العشرات من المحتجزين مكتظين معًا على الأرض، ولا يكاد يوجد بينهم أي متنفس للحركة. وقال محتجزون سابقون، ممن احتُجزوا في المخزن في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2024، إن أكثر من مائة سوداني كانوا محتجزين في المخزن في آن معًا. كما وصفوا معاناتهم من صعوبة الوصول إلى المراحيض لقضاء الحاجة، وهي مراحيض طافحة وغير صحية. وقالوا إن المحتجزين لم يكن يُسمح لهم بالذهاب إلى المراحيض خارج المخزن إلا في النهار بصحبة أحد الحراس؛ أما في الليل، فكان المحتجزون يضطرون للتبول في زجاجات بلاستيكية.

كما وصفت إسراء بشاعة ظروف الاحتجاز في موقع عسكري آخر بالقرب من قرية نجع الكرور، حيث احتُجزت هي وأمها لمدة ثلاثة أيام في يناير/كانون الثاني 2024. فقالت إن النساء والأطفال احتجزوا في إسطبل للخيول بلا أبواب، تبلغ مساحته نحو 5x3 أمتار، وكان اثنان من الجنود المسلحين قائمين على حراسة المكان على مدار الساعة. واطلعت منظمة العفو الدولية على صور الموقع التي حصلت عليها من محتجزين سابقين، وفيها تظهر النساء وأطفالهن جالسات على أرض هذا الإسطبل ذي الفتحات

المقوسة. وتوحي صور الأقمار الاصطناعية والشهادات التي تصف منطقة تعج بالميكروباصات والشاحنات بأن النساء والأطفال كانوا محتجزين داخل مبنى على الجانب الشرقي من الموقع العسكري؛ وكان الرجال محبوسين على الدوام في غرفة منفصلة يوجد بها مرحاض. ولم ترَ إسراء سوى رجلين سُمح لهما بمغادرة الغرفة بصفة استثنائية لرؤية زوجتيهما وأطفالهما.

↑ ***صور الأقمار الصناعية بتاريخ 20 مارس/آذار 2024 تُظهر المنطقة التي تم فيها احتجاز الشهود في نجع الكرور، مصر. وتشير الشهادات التي تصف الموقع والصور من داخل المبنى – بما في ذلك وجود سقف من القش – إلى أنهم كانوا محتجزين في مبنى يقع على الجانب الشرقي من المجمع.***

وقالت إسراء لمنظمة العفو الدولية إن سامية، وهي امرأة سودانية أخرى، كانت محتجزة في الموقع في الوقت نفسه، تمكنت من إرسال موقعها إلى أحد أقاربها في القاهرة، فزار هذا الأخير الموقع مرتين في يومين متتاليين؛ ولكن الحراس أنكروا وجودها، وزعموا أنه لا يوجد أي محتجزين هناك، ومن ثم أخضعوا سامية للاختفاء القسري.

واحتُجز محسن نحو 24 ساعة عند نقطة تفتيش في أسوان تابعة لقوات حرس الحدود المصرية في يناير/كانون الثاني 2024؛ ووصف لمنظمة العفو الدولية شدة الاكتظاظ وسوء التهوية في المكان الذي احتُجز فيه؛ إذ قال إنه احتجز مع 46 رجلًا آخر في غرفة مساحتها نحو 4x4 أمتار، بها شقان ضئيلان للتهوية، مما جعل من الصعب على المحتجزين التنفس بشكل طبيعي. وأضاف محسن أن الرجال الـ 46 لم يقدم لهم من الطعام سوى عبوة بسكويت طوال اليوم بأكمله.

وقال محتجزون سابقون كانوا في مرافق الاحتجاز الثلاثة المذكورة إن جميع اللاجئين، بما في ذلك الحوامل وكبار السن، اضطروا لافتراش الأرض لعدم تزويدهم بمراتب.

وتبين لمنظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن 11 طفلًا، سبعة منهم تتراوح أعمارهم بين أربعة و10 أعوام، وأربعة دون الرابعة من العمر، قد احتُجزوا مع أمهاتهم في هذه المواقع العسكرية. ووفقًا للقانون الدولي، فإن احتجاز الأطفال ليس في مصلحتهم الفضلى على الإطلاق، ولا ينبغي اتخاذ الحفاظ على وحدة الأسرة ذريعة لاحتجازهم؛ ولا يجوز مطلقًا احتجاز الأطفال بسبب وضعهم من حيث الهجرة.

وقد سلط المحتجزون السابقون الثلاثة الضوء على نقص المرافق الصحية في الأماكن التي احتُجزوا فيها، وتقاعس السلطات عن إتاحة الرعاية الصحية الكافية لهم، بل حتى للمرضى المصابين بأمراض خطيرة أو مزمنة. فقد ذكرت إسراء، التي تعاني من الربو، لمنظمة العفو الدولية أن الحراس في موقع مرفق الاحتجاز المؤقت بالقرب من قرية نجع الكرور تجاهلوا طلبها الحصول على بخاخ استنشاق، رغم أنها طلبت منهم شراءه على نفقتها الخاصة. وقالت إسراء إن عاملين في المجال الطبي جاؤوا إلى المركز مرة واحدة، ولكنهم لم يفحصوا جميع المحتجزين، ولم يقدموا أدوية لأي ممن فحصوهم. وأردفت إسراء قائلة إنها شهدت ذات مرة لاجئة تنقلها السلطات إلى المستشفى وهي مصابة بنزيف من الرحم، ولكن بالرغم من تحذيرات الأطباء، أعادتها السلطات إلى مركز الاحتجاز في اليوم نفسه قبل أن تتماثل تمامًا للشفاء، وأجبروها على النوم على الأرض.

وقال أحمد لمنظمة العفو الدولية أيضًا إن السلطات التي كانت تحتجزه في مرفق أبو سمبل تقاعست عن تقديم أي علاج لطفلته البالغة من العمر عامين المصابة بالتهابات في الصدر، ورفضت نقلها إلى مستشفى خارجي للعلاج.

6.2 مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الشرطة

وأدلى محتجزون سابقون احتجزتهم الشرطة في أسوان، بما في ذلك في مركز شرطة أسوان أول وثانٍ، ومركز شرطة كوم أمبو، ومركز شرطة إدفو، ومعسكر قوات الأمن المركزي بمنطقة الشلال – بأوصاف متسقة لما تعرضوا له من الاحتجاز في زنازين مكتظة سيئة التهوية، والحرمان من الأطعمة المغذية والكافية، ومن سبل تلقي الرعاية الصحية الكافية.

فقد ذكر المحتجزون السابقون في مركز شرطة أسوان أول وثانٍ، ومعسكر قوات الأمن المركزي بمنطقة الشلال، لمنظمة العفو الدولية أنهم لم يتلقوا سوى وجبة واحدة في اليوم، وكانت في العادة تتألف من خبز وقطع مثلثة صغيرة من الجبن، وعبوات من الجبن يتشاركها أربعة أو خمسة لاجئين.

ووصف أنور، الذي احتُجز بين ديسمبر/كانون الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2024، لمنظمة العفو الدولية كيف كان الطعام المقدم للمحتجزين في معسكر قوات الأمن المركزي بمنطقة الشلال غير صالح للأكل؛ فقال:

> **"نتن جدًا جدًا جدًا؛ لا يمكن لإنسان أن يأكل هذا الطعام؛ اضطررنا لطلب الطعام من الخارج بتقديم رشوة لحارس السجن، ولكن لم يكن لدى الجميع المال اللازم لذلك".**

وقال محسن أيضًا لمنظمة العفو الدولية إن اللاجئين المحتجزين في مركز شرطة أسوان ثان كان بمقدورهم شراء طعام إضافي من الخارج على نفقتهم الخاصة إذا قدموا رشوة للحراس. وقال إن المسؤولين ضربوا عرض الحائط بشكاواهم من قلة الغذاء، قائلين: "هذا هو ما لدينا؛ اشتروا الطعام لأنفسكم".[69]

[69] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أنور (حجبت الاسم الحقيقي لأسباب أمنية)، 20 مارس/آذار 2024.

كما شكا المحتجزون السابقون الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم من أنهم أرغموا على النوم على الأرض في زنازين مكتظة بمركز شرطة أسوان أول وثان، ومعسكر قوات الأمن المركزي في منطقة الشلال. وقال محسن لمنظمة العفو الدولية إن أكثر من 100 لاجئ قد احتجزوا في غرفة فردية تبلغ مساحتها 8x4 أمتار في مركز شرطة أسوان ثان، مما اضطرهم للنوم على نوبتين لعدم اتساع الغرفة لاستلقاء جميع المحتجزين في آن معًا. وقال إنه بالرغم من وجود مكيفات للهواء وفتحة للتهوية، فقد كان المحتجزون يتنفسون بشق الأنفس بسبب ضيق المكان وكثرة المحتجزين. وأضاف أن السلطات كانت تغلق فتحة التهوية أحيانًا عقابًا للمحتجزين بسبب ما يقع بينهم من شجار.

وفي بعض الحالات، أخضعت الشرطة اللاجئين السودانيين لإهانات عنصرية. فقد روى إبراهيم لمنظمة العفو الدولية كيف أساء أفراد الشرطة معاملة اللاجئين السودانيين المحتجزين في معسكر قوات الأمن المركزي بمنطقة الشلال؛ فقال:

> **"كان بعض أفراد الشرطة في معسكر الشلال يستهدفون المحتجزين السودانيين ذوي البشرة الداكنة، بافتراض أنهم من دارفور [منطقة غربي السودان]، فينعتونهم باللصوص، ويعزون إليهم شتى المشاكل في مصر. أما السودانيون ذوو البشرة الأفتح لونًا فكثيرًا ما كان أفراد الشرطة يفترضون أنهم من المناطق الشمالية في السودان، وينعتونهم بالمهربين. وعندما كان المحتجزون السودانيون يحاولون التواصل مع أفراد الشرطة بلهجتهم، فلا يفهمونهم، كان أفراد الشرطة يوجهون إليهم السباب. فعلى سبيل المثال، طلب أحد الأفراد من شرطي السماح له بالاتصال بذويه كي يطمئنوا عليه، فلم يفهم الشرطي اللهجة السودانية، فشتمه قائلًا "روح في داهية يا ابن العاهرة".[70]**

أما موسى، الذي اعتقل في 26 ديسمبر/كانون الأول 2023 في مدينة السادس من أكتوبر، فقد قال لمنظمة العفو الدولية إنه من الشائع جدًا أن يتعرض المحتجزون السودانيون للإهانات اللفظية أثناء معظم تفاعلاتهم مع أفراد الشرطة في أحد مراكز الشرطة بمدينة السادس من أكتوبر، حيث احتجز لمدة 30 يومًا. كما ذكر أن أحد أفراد الشرطة سأله هو وغيره من المحتجزين السودانيين بلهجة ساخرة "لماذا تأتون إلى مصر، أما كان من الأجدر بكم أن تبقوا في السودان وتقاتلوا في وطنكم".[71]

ووفقًا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، فقد تقاعست السلطات عن ضمان تيسر الرعاية الصحية الكافية للمحتجزين، بما في ذلك الأدوية. بل حتى في الحالات التي تلقى فيها اللاجئون السودانيون علاجًا طبيًا لإصابات تهدد الحياة، تكبدوها عمومًا أثناء حوادث سير في رحلات الفرار من السودان، أوقف علاجهم بالرغم من نصائح الأطباء بضرورة استمرارها، وقبل أن يتماثلوا للشفاء التام. كما علمت منظمة العفو الدولية من أحد المصادر الطبية أن ما لا يقل عن 20 مريضًا قد قيدت أيديهم بالأسرَّة في مستشفيات حكومية بأسوان في يناير/كانون الثاني 2024 رغم معاناتهم من إصابات خطيرة. وكان من بين هؤلاء أميرة، وهي سيدة سودانية عمرها 32 عامًا، فرت من الخرطوم هي وأمها، وكانت تتلقى العلاج الطبي في أحد مستشفيات أسوان في أعقاب حادث تصادم سيارة مميت وقع في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على الطريق من الحدود بالقرب من شلاتين إلى أسوان، وأدى إلى مصرع أمها في الحال، وإصابة ستة آخرين بجروح.

---

[70] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع إبراهيم (حجبت الاسم الحقيقي لأسباب أمنية)، 26 فبراير/شباط 2024.
[71] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع موسى (حجبت الاسم الحقيقي لأسباب أمنية)، 18 أبريل/نيسان 2024.

وروت نورا، وهي إحدى أقارب أميرة، لمنظمة العفو الدولية ما حدث قائلةً:

"أصيبت قريبتي في الحادث بكسور في العنق والظهر؛ أجرى لها الأطباء [في أسوان] عمليات جراحية لعلاج هذه الكسور، ثم اكتشفوا فيما بعد مشكلة أخرى في حلقها، فأجروا لها عملية جراحية أخرى. وأثناء الفترة التي قضتها في المستشفى، قيد أفراد الشرطة يديها إلى السرير معظم الوقت. وقال الأطباء إنها بحاجة لرعاية طبية لمدة ثلاثة أشهر، ورغم ذلك نقلتها الشرطة إلى مركز شرطة في أسوان بعد 18 يومًا فقط. وظلت تنام على الأرض [في قسم الشرطة] نحو 10 أيام. وفي السودان، قال الأطباء الذين عاينوها إنه ما كان ينبغي أبدًا أن تنام على الأرض بعد الجراحة الأولى، وإن هذا تسبب في حدوث مضاعفات في حالتها".[72]

وأفاد مصدر طبي في أحد المستشفيات الحكومية أنه شهد الشرطة تنقل مريضًا سودانيًا في حالة خطيرة إلى قسم الشرطة قبل استكمال علاجه؛ وروى ما شهده قائلًا:

"نجا هذا الرجل من الموت في حادث سير تعرض له وهو في طريقه لدخول مصر بصورة غير نظامية [من السودان]؛ وعندما أحضروه إلى المستشفى، كان مصابًا بكسر مفتوح في ساقه، يحتاج إلى عملية جراحية. وفي يوم الجراحة نفسه، نقلته الشرطة إلى أحد مراكز الشرطة في أسوان رغم أنه كان بحاجة لأسبوع على الأقل من الرعاية الطبية. وكان بحاجة لأدوية وحقن معينة، ولتغيير ضمادة الجرح كل يوم، ولا أظنه سيجد مثل هذه الرعاية في قسم الشرطة. أبقته الشرطة مقيد اليدين إلى سريره طوال الوقت، إلا عندما كان يتناول الطعام".[73]

وقال إبراهيم وأنور، اللذان كانا محتجزين في معسكر الأمن المركزي بالشلال في يناير/كانون الأول 2024، لمنظمة العفو الدولية إن أحد الأطباء كان يتردد على المعسكر كل أسبوع، ويفحص المحتجزين، ولكنه كان يعالج كل الأمراض بالمسكنات فحسب. وقال إبراهيم لمنظمة العفو الدولية إن الأمراض

[72] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع نورا (حجبت الاسم الحقيقي لأسباب أمنية)، 20 فبراير/شباط 2024.
[73] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع مصدر طبي في مستشفى عام بأسوان، 26 فبراير/شباط 2024.

المعدية وأمراض الجلد كانت شائعة بين المحتجزين في زنزانته، ولكن الأطباء ظلوا يعالجونهم بالمسكنات، ولا يصرفون لهم المراهم إلا نادرًا.

ووفقًا للمعلومات التي أدلى بها محسن وغيره من المصادر المطلعة، فقد كان أحد الأطباء يفحص المحتجزين في مركز شرطة أسوان ثان ثلاث مرات في الأسبوع، ولكنه لم يكن يصرف لهم أي علاج أو دواء. وقال محسن لمنظمة العفو الدولية إنه اضطر لرشوة أحد الحراس كي يشتري له دواء لعلاج الإنفلونزا عندما مرض في يناير/كانون الثاني 2024.

ويجب على مصر، باعتبارها دولة طرفًا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، احترام وحماية وإعمال "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه". وفي تعليقها العام رقم 14، قالت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن "الدول ملزمة بشكل خاص باحترام الحق في الصحة عن طريق جملة أمور من ضمنها، عدم منع أو تقييد إتاحة فرص متكافئة لجميع الأشخاص بمن فيهم السجناء والمحتجزون".[74] وفي التعليق العام رقم 36 بشأن الحق في الحياة، أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التزامات الدول الأطراف، بما فيها مصر، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ إذ قالت إن الدول الأطراف "تتحمل مسؤولية صون [الأشخاص المسلوبين من حريتهم] حياتهم وسلامتهم البدنية، ولا يجوز لها أن تتذرع بنقص الموارد المالية أو بوجود مشاكل لوجستية لتخفيف هذه المسؤولية... ويشمل واجب صون حياة جميع المحتجزين توفير ما يلزمهم من الرعاية الطبية ومراقبة حالتهم الصحية بشكل منتظم وملائم".[75]

[74] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التعليق العام رقم 14، الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وثيقة الأمم المتحدة E/C.12/2000/4.

[75] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 بشأن المادة 6 (الحق في الحياة) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/GC/36، الفقرة. 25.

7. الإبعاد الجماعي وغيره من أشكال الترحيل غير المشروعة

لا يُعرف على وجه الدقة عدد المواطنين السودانيين الذين اعتقلوا واحتُجزوا منذ اندلاع الصراع في السودان؛ إذ لا تقدم السلطات المصرية أي بيانات إحصائية، ولم تقر علنًا قط بانتهاجها سياسة الإبعاد. مع ذلك، في 13 يونيو/حزيران، نقلت وسائل إعلام محلية عن مسؤول أمني في مديرية أمن قنا لم يتم ذكر اسمه، القبض على مواطنين سودانيين كانوا يستقلون حافلات في محافظة المنيا، جنوب مصر، لأنهم لم يحملوا بطاقات إقامة سارية.[76] قامت السلطات بعد ذلك بترحيلهم، وفقًا للموقع الإخباري المحلي القاهرة 24.[77] وفي اليوم نفسه، 13 يونيو/حزيران، أعلنت وكالة الأنباء السودانية ترحيل 721 مواطن سوداني من مصر إلى السودان عبر معبر أرجين البري.[78]

وردًا على رسائل منظمة العفو الدولية، أنكر المجلس القومي لحقوق الإنسان النتائج التي خلصت إليها منظمة العفو الدولية بشأن تصاعد حالات اعتقال المواطنين السودانيين وترحيلهم منذ سبتمبر/أيلول 2023، وادّعى أن السلطات تتصرف على نحو يفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها سجلت خلال الفترة بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول 2023 أكثر من 5,000 حالة ترحيل، معظمها لمواطنين سودانيين من بينهم لاجئون مسجلون، من مصر إلى السودان بسبب عدم صلاحية وثائقهم القانونية و/أو عدم حيازتهم لتصاريح إقامة سارية المفعول.[79] وفي سبتمبر/أيلول 2023 وحده، سجلت المفوضية أكثر من 3,000 حالة ترحيل. وقالت المفوضية إن زهاء 1,600 مواطن سوداني قد تم ترحيلهم من مصر في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، حسبما ورد من أنباء، ومن بينهم لاجئون مسجلون.[80] ومنذ ذلك الحين، لم تنشر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المزيد من الإحصائيات بشأن ترحيل المواطنين السودانيين من مصر إلى السودان. وقد وثقت منظمة العفو الدولية بالتفصيل ترحيل 26 لاجئًا سودانيًا، تم إبعادهم بصورة جماعية بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 800 لاجئ سوداني تم إبعادهم خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2024.

وقد تمت جميع حالات الترحيل التي وثقتها منظمة العفو الدولية بدون تقييم فردي لمخاطر الاضطهاد أو التعرض لغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان إذا أعيد الأشخاص قسرًا. وقد حُرم جميع أولئك المرحَّلين من أي فرصة للطعن في قرارات ترحيلهم، ولطلب اللجوء، بما في ذلك تيسر سبل الاتصال بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أو الاستعانة بمحامين. ولم يُسمح لأحد ممن أجرت منظمة العفو الدولية

---

[76] الدستور، "هجرة غير شرعية.. تفاصيل ضبط لاجئين سودانيين أثناء مرورهم بقنا"، 13 يونيو/حزيران 2024، https://www.dostor.org/4734827

[77] القاهرة 24، "بسبب مخالفات الإقامة. ضبط 7 أتوبيسات لاجئين سودانيين وترحيلهم بقنا"، 13 يونيو/حزيران 2024، https://www.cairo24.com/2025224

[78] وكالة الأنباء السودانية، "معبر ارقين تستقبل اكثر من ٧٠٠ سودانيا مرحلا من مصر"، 13 يونيو/حزيران 2024، https://shorturl.at/RXKGP

[79] UNHCR, Sudan | Protection Brief - September 2023, 23 October 2023, https://data.unhcr.org/en/documents/details/103952

[80] UNHCR, Sudan Situation - UNHCR External Update #38 - 4 December 2023, 7 December 2023, https://data.unhcr.org/en/documents/details/105271

مقابلات معهم بالاطلاع على أوامر ترحيلهم، ولم يبلغوا بالجهة المسؤولة عن ترحيلهم على وجه الدقة. وفي جميع الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، أبلغ اللاجئون المرحَّلون بقرار ترحيلهم شفهيًا.

كما نفَّذت قوات حرس الحدود عمليات الإبعاد الجماعي لما يُقدَّر بنحو 400 لاجئ سوداني بدون اتباع أي من الإجراءات الواجبة.

وتشير روايات المواطنين السودانيين إلى أنه بعد أن ألقت قوات حرس الحدود عليهم، ونقلتهم إلى مواقع عسكرية في مختلف أنحاء محافظة أسوان، سجل المسؤولون أسماءهم، وفي بعض الحالات، أخذوا صورًا فوتوغرافية لهم؛ واحتجزوهم لفترات وصلت إلى ثمانية أيام، ثم ساقوهم إلى مركبات أو حافلات عسكرية سارت بهم إلى الحدود السودانية.

فقد اعتقل حرس الحدود إسراء، على سبيل المثال، في 18 يناير/كانون الثاني 2024، هي وأمها ونحو 90 لاجئًا سودانيًا آخر بالقرب من منطقة الكسارات؛ وقالت إنهم أمضوا ثلاثة أيام بعد اعتقالهم في موقع عسكري بالقرب من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ثم نقلوا إلى موقع أبو سمبل العسكري. واحتُجزت إسراء واللاجئون الآخرون قرابة أسبوع، ثم نقلوا في مركبات أو حافلات عسكرية مكتظة بالركاب إلى معبر قسطل-أشكيت الحدودي، حيث تم تسليمهم للسلطات السودانية. وروت إسراء قائلةً:

> **"عندما قلنا للضباط في هذا الموقع العسكري بالقرب من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إننا نرغب في التسجيل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أبلغونا بأنهم يجمعون معلوماتنا لتيسير إجراءات التسجيل لدى المفوضية؛ ويبدو أن هذه كانت محض أكاذيب".**[81]

كما قامت قوات حرس الحدود بإبعاد أحمد وزوجته، وطفلتهما البالغة من العمر عامين، ضمن مجموعة تتألف من نحو 200 محتجز، من بينهم أطفال ونساء، في 26 فبراير/شباط 2024، بعد أن ظلوا محتجزين طيلة ستة أيام في موقع أبو سمبل العسكري.

بل حتى قبل تدفق اللاجئين السودانيين إلى مصر، في أعقاب اندلاع الصراع المسلح في أبريل/نيسان 2023، أعربت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن بواعث قلقها من أن الأفراد المحتاجين للحماية الدولية في "مرافق الاحتجاز أو النقاط الحدودية في مصر لا يتسنى لهم الوصول إلى إجراءات اللجوء، وكثيرًا ما يكونون عرضة لخطر الترحيل الوشيك".[82]

وفي إحدى الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، قامت قوات حرس الحدود بتسليم مجموعة من نحو 100 لاجئ، اعتقلتهم في يناير/كانون الثاني 2024 خارج مدينة أسوان، إلى مركز شرطة أسوان أول، بعد أن احتجزتهم ليلة واحدة في نقطة تفتيش تابعة لقوات حرس الحدود في أسوان. وقال أحد هؤلاء اللاجئين، ويدعى محسن، لمنظمة العفو الدولية إنه نقل بين مختلف مراكز الشرطة في أسوان خلال الأيام التسعة عشر التالية، ثم اقتيد هو و46 لاجئًا آخر إلى مركز شرطة أبو سمبل حيث احتُجزوا لمدة سبعة أيام أخرى، قبل أن يتم ترحيلهم. وقال إن الشرطة أجبرته هو وقرابة 400 لاجئ سوداني آخر يوم ترحيلهم على ركوب 10 شاحنات كبيرة تابعة للشرطة، انطلقت بهم إلى معبر قسطل-أشكيت الحدودي، حيث تم تسليمهم إلى السلطات السودانية. وقال محسن إنه قُيِّد بالأصفاد إلى لاجئ آخر أثناء نقلهم.

وأضاف محسن أن عدة محتجزين ناشدوا حراس الحدود عند نقطة التفتيش في أسوان بالتراجع عن إعادتهم إلى السودان، ولكن الحراس ردوا قائلين "هذا لن يحدث؛ هناك أوامر بترحيل الجميع".

---

[81] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع إسراء (حجب الاسم الحقيقي لأسباب أمنية)، 4 مارس/آذار 2024.

[82] UNHCR, "UNHCR Egypt Detention Prevention and Response (November 2022)", 1 December 2022, https://reliefweb.int/report/egypt/unhcr-egypt-detention-prevention-and-response-november-2022

وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن الأفراد الذين قامت الشرطة باعتقالهم ثم ترحيلهم حُرموا أيضًا من فرصة الطعن في قرارات ترحيلهم، أو التقدم بطلب اللجوء، أو الاستعانة بمحامين. وفي جميع الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، أحالتهم الشرطة إلى نيابة أسوان لاستجوابهم في غضون أيام من اعتقالهم، ثم نقلتهم إلى الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية في أسوان، بعد أن أمرت النيابة بإخلاء سبيلهم. وهناك، استجوب المسؤولون اللاجئين لفترة وجيزة عن كيفية دخولهم إلى مصر، وجمعوا بعض المعلومات عن سيرتهم الذاتية، بما في ذلك وظائفهم المهنية. وقال المرحَّلون لمنظمة العفو الدولية إنها ظلوا مكبلي الأيدي في سيارات الشرطة أثناء نقلهم إلى الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، وأثناء استجواب المسؤولين لهم.

واستعدادًا لترحيل اللاجئين السودانيين المحتجزين في مراكز الشرطة، نقلتهم الشرطة إلى القنصلية السودانية في أسوان حيث أصدرت لهم وثائق سفر اضطرارية؛ وكان من بينهم محسن والمجموعة التي اعتقلتهم قوات حرس الحدود. واطلعت منظمة العفو الدولية على إحدى هذه الوثائق بعنوان "وثيقة سفر اضطرارية"، وتتضمن اسم الشخص، وتاريخ ومكان الميلاد، والمهنة، ورقم الهوية الوطنية، وتاريخ ومكان الإصدار. وعقب صدور وثائق السفر، قامت الشرطة بإعادة اللاجئين على الفور إلى الحجز؛ وأمضى بعض المرحَّلين نحو 25 يومًا في الحجز بعد صدور وثائق سفرهم من القنصلية السودانية، وقبل ترحيلهم.

وفي يوم الترحيل، أجبرت الشرطة اللاجئين على ركوب شاحنات صغيرة تابعة للشرطة، انطلقت بهم إلى معبر قسطل-أشكيت الحدودي، حيث تم تسليمهم للسلطات السودانية. وقال أنور لمنظمة العفو الدولية إنه ظل هو وسائر المرحَّلين مكبلي الأيدي على طول الطريق إلى السودان:

> **"كبّلونا وكأنّنا مجرمون خطرون؛ لم ينزعوا الأصفاد إلا قبل تسليمنا للسلطات السودانية كيلا يظهر لهم أنهم أساؤوا معاملتنا".[83]**

واتبعت إجراءات مماثلة في ترحيل المواطنين السودانيين الذين اعتقلتهم الشرطة في القاهرة الكبرى. وقال موسى وسمير، اللذان اعتقلتهما الشرطة في 26 ديسمبر/كانون الأول 2023 عند نقطة تفتيش في مدينة السادس من أكتوبر، لمنظمة العفو الدولية إن السلطات اصطحبتهما، هما ومواطنَيْن سودانيَيْن آخرَيْن اعتقلا معهما إلى الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية في حي العباسية بالقاهرة، في مطلع يناير/كانون الأول 2024؛ حيث جمع المسؤولون في عجالة بعض البيانات الشخصية من الأربعة. وأضاف سمير أن المسؤولين أخذوا بصماته بالإجبار على بعض الوثائق دون السماح له بالاطلاع عليها، في حين قال موسى إنه لم يُطلب منه التوقيع أو البصم على أي وثائق.

وفي حين أفرج عن سمير بعد 30 يومًا، أعيد موسى والمواطنان السودانيان الآخران قسرًا إلى السودان؛ وقال موسى لمنظمة العفو الدولية إن الثلاثة لم تم نقلهم إلى القنصلية السودانية لاستخراج وثائق السفر. وبعد احتجازهم مع سمير لمدة 30 يومًا في أحد مراكز الشرطة بمدينة السادس من أكتوبر، قال موسى إن الشرطة نقلته هو والمواطنيْن السودانيَّيْن الآخرين إلى أحد مراكز الشرطة بمحافظة البحر الأحمر جنوب مصر، ثم نقلتهم في نهاية المطاف إلى مركز شرطة أبو سمبل حيث أجبرتهم السلطات على ركوب 11 شاحنة تابعة للشرطة، وكان معهم نحو 300 لاجئ سوداني من بينهم نساء وأطفال، وتم ترحيلهم إلى معبر قسطل-أشكيت الحدودي، وتسليمهم للسلطات السودانية.

وقال أقارب خمسة لاجئين قامت الشرطة بترحيلهم عقب اعتقالهم في أسوان أو القاهرة، لمنظمة العفو الدولية إن هؤلاء اللاجئين كانت لديهم مواعيد لتسجيلهم مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حُدِّدت قبل وصولهم إلى مصر، على أمل أن يحميهم ذلك من الترحيل، ولكن أحدًا من الخمسة لم يُسمَح له بالاتصال بالمفوضية عقب اعتقالهم.

ويحظر مبدأ عدم الإعادة القسرية على الدول إرسال أي شخص لمكان قد يواجه فيه خطرًا حقيقيًا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مثل التعذيب؛ وهو مبدأ مكرس في العديد من المواثيق والعهود

[83] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع أنور (حجب الاسم الحقيقي لأسباب أمنية)، 20 مارس/آذار 2024.

الدولية لحقوق الإنسان التي تُعدُّ مصر من الدول الأطراف فيها، بما فيها اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويشكل أيضًا جزءًا من القانون الدولي العرفي. ويحظر القانون الدولي الإبعاد الجماعي؛ وأي قرار بالإبعاد يجب تقييمه في كل حالة على حدة، وإخضاعه للضمانات الإجرائية بما فيها قدرة كل فرد على الطعن في قرار ترحيله، والاستعانة بمحامٍ، وإتاحة سبل لإعادة النظر في قرار الترحيل. ويمكن لترحيل أي فرد دون إجراء تقييم فردي للمخاطر الحقيقية في حالته أو لما قد يتعرض له من انتهاكات لدى عودته، أن يرقى إلى الإعادة القسرية.

وفي مايو/أيار 2023، دعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الدول لتعليق الإعادة القسرية لأي مواطنين أو أشخاص بلا جنسية ممن كانوا يعيشون في السودان، باعتبار ذلك معيارًا أدنى، حتى إذا كانت طلبات لجوئهم قد قوبلت بالرفض.[84] وقالت المفوضية إن هذا التعليق ينبغي أن يظل قائمًا إلى أن يشهد الوضع الأمني في السودان تحسنًا كبيرًا بحيث يسمح بعودة آمنة وكريمة للأشخاص.

ولطالما وثقت منظمة لعفو الدولية الانتهاكات المرتكبة ضد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في مصر، بما في ذلك الاعتقال التعسفي للسوريين والفلسطينيين[85] والسودانيين[86] والإريتريين،[87] لمجرد وضعهم من حيث الهجرة؛ إضافة إلى المئات من حالات الإعادة القسرية للأفراد إلى بلدان يتعرضون فيها لخطر حقيقي من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل إريتريا[88] والصين.[89]

---

[84] UNHCR, *UNHCR Position on Returns to Sudan*, 9 May 2023, https://data.unhcr.org/en/documents/details/100562

[85] منظمة العفو الدولية، "عشرات اللاجئين السوريين والفلسطينيين عرضة لخطر الترحيل الوشيك من مصر"، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/11/scores-syrian-and-palestinian-refugees-imminent-risk-deportation-egypt/

[86] منظمة العفو الدولية، "مصر: احتجاجات المهاجرين واللاجئين السودانيين على القتل الوحشي لطفل ووجهت بالعنف وعمليات الاعتقال"، (سبقت الإشارة إليه)

[87] منظمة العفو الدولية، "مصر: إريتريون معرضون لخطر الترحيل الوشيك"، 25 مارس/آذار 2022، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/03/egypt-eritreans-at-imminent-risk-of-deportation/

[88] منظمة العفو الدولية، " طالبي اللجوء الإريتريين يواجهون الترحيل القسري من مصر"، 19 ديسمبر/كانون الأول 2008، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2008/12/eritrean-asylum-seekers-face-deportation-egypt-20081219/

[89] منظمة العفو الدولية، "مصر: طلاب من طائفة "الأويغور" مهددون بخطر الإعادة قسرًا إلى الصين" (رقم الوثيقة: MDE 12/6681/2017)، 7 يوليو/تموز 2017، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6681/2017/ar/

8. الخاتمة والتوصيات

منذ اندلاع الصراع المسلح في السودان في أبريل/نيسان 2023، أخضعت السلطات المصرية اللاجئين السودانيين للاعتقال والاحتجاز التعسفيَّيْن، لمجرد وضعهم من حيث الهجرة أو عبورهم الحدود بين السودان ومصر بصورة غير نظامية. وبالرغم من الصراع المستعر والوضع الإنساني الكارثي في السودان، أعيد الآلاف من اللاجئين السودانيين إلى السودان قسرًا، دون أن تتاح لهم الفرصة لطلب اللجوء أو إجراء أي تقييم للمخاطر في كل حالة على حدة، مما يشكل انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وقبل إعادتهم القسرية، احتجزت السلطات اللاجئين، بمن فيهم من الحوامل والأطفال والشيوخ، في ظروف غير إنسانية بمراكز الشرطة أو بمرافق احتجاز مؤقتة تخضع لسيطرة قوات حرس الحدود، وحرمتهم من الحصول على الرعاية الصحية الكافية. تعد قوات حرس الحدود المصرية جزءًا من اتفاقية إدارة الحدود الجارية مع الاتحاد الأوروبي وتدّعي تطبيق "مناهج قائمة على الحقوق وموجهة نحو الحماية ومراعية للنوع الاجتماعي".[90] ولا يزال خطر الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية يتربص بعشرات الآلاف من المواطنين السودانيين الآخرين من غير الحاملين للوثائق، ومن بينهم أولئك الذين ينتظرون مواعيد تسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وهذه الحملة القمعية التي يتعرض لها المواطنون السودانيون لأسباب تتعلق بالهجرة تأتي على خلفية تصاعد نبرة الخطاب العنصري وخطاب كراهية الأجانب، ولا سيما في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، اللذين يلقيان باللائمة على المواطنين الأجانب، ويعزوان إليهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، وسط تصريحات من كبار المسؤولين عن استيعاب مصر "للأعباء" الاقتصادية الناجمة عن استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين.

وتحدث هذه الانتهاكات في سياق أزمة حقوق الإنسان المتجذرة في مصر منذ فترة طويلة، وعدم اكتراث السلطات المصرية بالتزاماتها الدولية. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن شراكة استراتيجية مع مصر، تشمل حزمة من المعونات تبلغ قيمتها 7.4 مليار يورو، بهدف مكافحة الهجرة غير النظامية، ضمن قضايا أخرى.

وعلى ضوء هذه النتائج، تتوجه منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية إلى السلطات المصرية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه:

إلى السلطات المصرية

- رفع كافة القيود المفروضة على دخول السودانيين النازحين الذين فروا من الصراع المسلح في السودان بحثًا عن ملاذ آمن في مصر.
- وضع حد للاعتقال والاحتجاز التعسفيَّيْن اللذين يتعرض لهما المواطنون السودانيون لمجرد وضعهم من حيث الهجرة أو دخولهم الأراضي المصرية بصورة غير نظامية، والإفراج فورًا عن جميع المحتجزين بصورة تعسفية. وإلى حين الإفراج عنهم، يجب التحقق من أن ظروف احتجازهم تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء، وضمان تهيئة سبل الاتصال بذويهم ومحاميهم، وتلقي أي رعاية طبية قد يحتاجون إليها.
- ضمان تمكين جميع المواطنين السودانيين، بمن فيهم المحتجزون في النقاط الحدودية وفي مرافق الاحتجاز التي تسيطر عليها الشرطة أو قوات حرس الحدود، من الاتصال بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقديم طلبات الحماية الدولية.

[90] European Commission, "Action Document for strengthening the operational capacity of the Egyptian Coast Guard and Egyptian Border Guards to manage migration flows through effective border surveillance and search and rescue at land and sea", (سبقت الإشارة إليه)

- وقف جميع عمليات الإبعاد الجماعي وغيرها من أشكال الإعادة القسرية إلى السودان على الفور، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية بالامتناع عن نقل أي شخص لبلد مثل السودان حيث قد يواجهون خطرًا حقيقيًا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- المسارعة إلى إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة وشاملة بشأن كافة ادعاءات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة التي يتعرض لها اللاجئون السودانيون، وضمان تقديم جميع المسؤولين الحكوميين الذين تتوفر أدلة كافية ومقبولة ضدهم لمحاكمة عادلة.
- تعديل قانون دخول وإقامة الأجانب رقم 89 لسنة 1960 لإنهاء الاعتقال الإداري للأجانب لأجل غير مسمى ريثما يتم إبعادهم، لضمان عدم فرض الاحتجاز الذي يتعلق بالهجرة إلا باعتباره الملاذ الأخير، وبشرط أن يكون قانونيًا ومتناسبًا وضروريًا.
- وضع حد فوري لاحتجاز الأطفال المصحوبين أو غير المصحوبين بذويهم لأسباب تتعلق بالهجرة؛ وحظر هذا الاحتجاز في نص القانون والممارسة الفعلية.
- تعديل التشريعات والممارسات ذات الصلة بحيث تضمن إتاحة إجراءات طلب اللجوء لجميع الأجانب وتقييم احتياجهم للحماية في كل حالة على حدة، بدون تمييز، وبغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة أو بلدهم الأصلي.
- الحرص على احترام الضمانات الإجرائية لجميع الأجانب المعرضين للترحيل، بما في ذلك تيسير سبل الوصول إلى إجراءات منصفة وشفافة؛ وتمكين كل فرد من الطعن في قرار ترحيله، وإتاحة خدمات الترجمة الشفهية الجيدة وإمكانية الاستعانة بمحامين، وإعادة النظر في القرارات السلبية. ويجب ضمان تمتع جميع المحتجزين من المهاجرين واللاجئين بالحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك حقهم في إبلاغهم بأسباب اعتقالهم، وحقهم في توكيل محامٍ من اختيارهم وفي الدفاع الكافي، وحقهم في الطعن في قانونية احتجازهم.

إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

- ضمان جعل الحقوق الإنسانية للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين أمرًا محوريًا عند إبرام وتنفيذ أي اتفاقات للتعاون في مجال الهجرة مع مصر.
- ضمان اشتمال أي اتفاق مع مصر بشأن مراقبة الحدود والهجرة على ضمانات لحماية حقوق الإنسان، وإجراء تقييمات صارمة لمخاطر وآثار أي اتفاقات على حقوق الإنسان، ووضع معايير ومؤشرات وشروط ملموسة تحقيقًا لهذه الغاية.
- ضمان إرساء آليات شفافة للرصد والمساءلة. وفي حال وقوع أي تجاوزات، لا بد من تعليق التعاون إلى حين تصحيح هذه التجاوزات، وضمان أن أي تعاون من هذا القبيل لا يؤدي إلى تسهيل وقوع المزيد من الانتهاكات لحقوق اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك ضرورة إصدار تقارير علنية عن نتائج مثل هذا الرصد.
- إجراء مراجعة مستقلة لآثار اتفاقات التعاون القائمة مع مصر بشأن الهجرة على حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاق عام 2022 الممول في إطار صك الجوار والتنمية والتعاون الدولي، ونشر نتائج هذه المراجعة علنًا.
- يجب على الاتحاد الأوروبي، باعتباره مانحًا رئيسيًا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حث الحكومة المصرية على اتخاذ إجراءات ملموسة يمكن التحقق منها لحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، ويشمل ذلك الإفراج عن جميع الأشخاص الذين احتُجزوا بصورة تعسفية دونما سبب سوى وضعهم من حيث الهجرة، والحرص على إمكانية وصول المفوضية دون أي عراقيل إلى جميع مرافق الاحتجاز التي يُحتجز فيها اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون، والسماح لهؤلاء المحتجزين بتقديم طلبات الحماية الدولية، وضمان تقييمها بصورة منصفة.
- الالتزام بتقاسم المسؤولية العالمية، وتيسير مسارات الهجرة الآمنة والنظامية إلى الاتحاد الأوروبي، التي لا تزال محدودة وبعيدة المنال للغاية. ويجب على الدول تنفيذ وزيادة تعهداتها بشأن إعادة التوطين، وتوسيع المسارات البديلة المتاحة للأشخاص الذين يحتاجون للحماية الدولية – بما في ذلك التأشيرات الإنسانية، ونظم تنقل الطلاب والأيدي العاملة من اللاجئين، ومبادرات الرعاية المجتمعية. ويجب عليها أيضًا توسيع وتنويع المسارات النظامية المتاحة للراغبين في الهجرة، بما في ذلك فرص العمل والدراسة ولم شمل الأسر.
- دعم الجهود الرامية لإرساء آلية للرصد وإصدار التقارير بشأن مصر في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعًا.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

AmnestyAR@

"كبلونا وكأنّنا مجرمون خطرون"

الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية للاجئين السودانيين في مصر

منذ سبتمبر/أيلول 2023، نفذت قوات حرس الحدود والشرطة المصرية اعتقالات جماعية تعسفية بحق سودانيين فروا من النزاع المسلح المستمر في السودان بسبب دخولهم إلى مصر أو إقامتهم فيها بشكل غير قانوني. واحتجزت السلطات المصرية النساء والرجال والأطفال في ظروف قاسية وغير إنسانية، بما في ذلك في مستودعات أو إسطبلات الخيول، ريثما يتم ترحيلهم قسرًا إلى السودان بدون إتاحة الفرصة أمامهم لطلب اللجوء أو الطعن في قرارات الترحيل.

ومع استمرار الصراع في السودان، إن عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين غير الحاملين للوثائق اللازمة لا يزالون عرضة للاعتقال التعسفي والاحتجاز في ظروف قاسية، والإعادة القسرية إلى السودان. ولكن بالرغم من سجل مصر المزري في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن شراكة إستراتيجية مع مصر في مارس/آذار 2024 تشتمل على حزمة من المعونات والاستثمارات تبلغ قيمتها 7.4 مليار يورو، وتهدف إلى عدة غايات من بينها تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الهجرة ومراقبة الحدود.

يجب على السلطات المصرية وقف جميع عمليات الإعادة القسرية للمواطنين السودانيين فورًا، وتيسير العبور أمام الفارين من النزاع في السودان على نحو يصون سلامتهم وكرامتهم. ويتعيّن على الاتحاد الأوروبي ضمان اشتمال أي اتفاق مع مصر بشأن مراقبة الحدود والهجرة على ضمانات لحماية حقوق الإنسان وإجراء تقييمات صارمة لمخاطر وآثار أي اتفاقات على حقوق الإنسان.

رقم الوثيقة: MDE 12/8101/2024
يونيو/حزيران 2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية